جامعة زيان عاشور- الجلفة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ وعلم الآثار

سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وأثرها الاقتصادي والاجتماعي (1830-1870)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية 1830-1954

إعـداد الطالبتين:

- بشرى حاجي
- إيمان فصيح

إشـــراف الدكتورة:

وهيبة بشراير

الموسم الجامعي: 1443-1444هـ/2022-2023م

شكر وتقدير

«اللهم يسر لي أمري واشرح صدري واحلل العقدة من لساني يفقه قولي»

إن الشكر أولا قبل كل شئ لله رب العالمين، الذي خلق وهدى وانعم علينا بنعم لا تحصى عددا ولا نستطيع لها ثناءا فالحمد لله للمولى عز وجل

الى الذين سقوا بدمائهم الزكية ارض الجزائر الى من اهدوا لنا حياة الحرية والكرامة وضحوا بحياتهم لتوقد شموع الجزائر لنا شهداء المليون ونصف المليون الذين قال الله تعالى فيهم:

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ صدق الله العظيم الآية 169 سورة آل عمران

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى أستاذتنا الفاضلة بشراير وهيبة على الإشراف على هذه المذكرة

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة زيان عاشور بالجلفة والذين وقفوا إلى جانبنا في مشوارنا الدراسي

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب مصطفى واله ومن وفى أما بعد:

اهدي ثمرة مجهودي الى من اشتهى لساني نطقها وتخشع احساسي لذكرها الى من سهرت الليالي وتعبت لتراني سعيدة وافنت حياتها من اجلي ومن اجل اخوتي امي الغالية نورة

الى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل الذي انحنى من اجل استقامتي لم يدخر المال والجهد من اجل تربيتي رغم الصعاب ومهدلي الطريق ابي الغالي محمد الى من ساندني وشجعني زوجي ورفيق دربي عمر والى عائلتي الثانية عائلة بن سعدة

الى من تقاسمت معهم دفئ المنزل الى كل ماهواجمل في الحياة الى اخوتي واخواتي علي اكرام زهرة نهى سارة فاطمة عبد الرؤوف والى من يرسم وينشر البسمة والبهجة البراعم الصغار ال كل الأستاذة واهل الفضل الذين دعموني بنصائحهم

والى صديقتي وشريكتي في العمل بشرى وفقها الله وحماها

إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد

إيمان

إلى صاحب الفضل الأول والأخير إلى الهادي سواء السبيل"الله عز وجل"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة " سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام "

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى من ترعرعت في أحضانها وحنانها إلى من حملتني وهنا على وهن إلى التي صنعت طفولتي بيديها الكريمتين ، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة، إلى التي خُلدت نصائحها في ذاكرتي ، إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله " عائشة "

إلى الذي تعب لإيصالي إلى هنا ، إلى من رفعت رأسي عاليا إفتخارابه إليك يا من أفديك بروحي والدي العزيز " بن محمد "

إلى أمي الثانية التي واصلت معنا المشوار ، إلى التي أنارت دربي بنصائحها وإرشاداتها " حدة "

إلى أختي الكبيرة التي كانت سندا وداعما لي في دراستي والتي علمتني الصبر والاجتهاد " حنان " ، إلى من تقاسموا معي دفء المنزل ، إلى إخوتي وأخواتي " فريحة ،نور الدين ، ياسين ، وهيبة "

إلى رفيقتي في العمل والتي قاسمتني لحظاته " إيمان " وفقها الله

إلى كل يد طيبة مدت لي العون خلال مشواري الدراسي ، إلى كل من أراد لي النجاح، إلى جميع صديقاتي واخص بالذكر "حياة " .

بـشـــرى

قائمة المختصرات:

الرمز	الدلالة
ج	جزء
ع	عدد
مج	مجلد
م	ميلادي
هـ	هجري
دت ن	دون تاريخ نشر
د ب ن	دون بلد نشر
دط	دون طبعة
ص	صفحة
ANPE	المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار

مقدمة

يعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوروبي الحديث، حيث كانت سياسة الاحتلال تهدف منذ البداية إلى بسط النفوذ الفرنسي والاستيلاء على خيرات البلاد وثرواتها وكذا القضاء على معالم الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر، وطمس الهوية الوطنية، حيث صدرت الحكومة الفرنسية قرارها المشهور في 22 جويلية 1834 والذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها جزء لا يتجزأ منها، ولتجسيد سياسة الاستيطان انتهجت السلطات الفرنسية سياسة النفي والإبادة الجماعية ومصادرة الأراضي لتثبيت دعائمها في الجزائر، وقد مرت السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر من 1830- 1870 بثلاث مراحل خلال الحكم العسكري، كما انعكست هذه السياسة على المجتمع الجزائري اقتصاديا واجتماعيا ... وهذا ما سنقوم بتتبعه من خلال هذه الدراسة تحت عنوان " سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وأثرها الاقتصادي والاجتماعي (1830-1870).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر في فهم مختلف أساليب واستراتيجيات تجسيد عملية الاستيطان وكذا مراحلها وما خلفته من انعكاسات اقتصادية واجتماعية على المجتمع الجزائري .

أسباب اختيار الموضوع :

إن التعرض لإنجاز أي بحث أكاديمي له أسبابه الذاتية والموضوعية وهي كالآتي:

- الأسباب الذاتية:

اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن من باب الحتمية الدراسية وكفى ، بل كان نابعا عن رغبتنا الشخصية والملحة في دراسة هذه الفترة الهامة من تاريخ الجزائر.

- الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في المساهمة في إثراء الرصيد المعرفي للدارسين فيما يتعلق بموضوع السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها.

- محاولة كشف الجرائم الفرنسية ضد الجزائريين

- تسليط الضوء على بعض النماذج عن الإبادات الجماعية.

- التعمق أكثر في دراسة مرحلة الحكم العسكري الذي شهدته الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1830-1870.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة :

إن الحدود المكانية التي تنتمي إليها أحداث الموضوع هي الجزائر كنطاق جغرافي ، أما المجال الزماني فقد تناولنا الفترة الممتدة من 1830- 1870 والتي شهدت سيطرة فرنسا على الجزائر من خلال تطبيقها للمشروع الاستيطاني لإخضاعها واستغلال خيراتها.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية البحث في السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر ما بين 1830-1870 وما خلفته من آثار وانعكاسات اقتصادية واجتماعية على المجتمع الجزائري وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات منها:

1- ما هو مفهوم الاستيطان ؟

2- كيف جسدت فرنسا سياسة الاستيطان في الجزائر ؟

3- ما هي أهم المراحل التاريخية التي شهدتها السياسة الاستيطانية ؟

4- كيف انعكست سياسة الاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري اقتصاديا واجتماعيا.

الخطة المعتمدة في الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اتبعنا خطة بحثية مكونة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق ارتأينا أنها تتصل بالموضوع.

الفصل الأول والذي يحمل عنوان "إستراتيجية تجسيد عملية الاستيطان" تناولنا من خلاله محاولة فرنسا في طمس الهوية الوطنية ثم تطرقنا إلى سياسة الإبادة في الجزائر كما سلطنا الضوء على نماذج عن الإبادات الجماعية (إبادة قبيلة العوفية وإبادة قبيلة اولاد رياح) وفي الأخير تكلمنا عن سياسة النفي مع ذكر نماذج (نفي الأمير عبد القادر، نفي المفتي ابن الكبابط).

أما الفصل الثاني تحت عنوان " مراحل تنفيذ الاستيطان " حيث ركزنا أولا على المرحلة العسكرية من 1830 الى 1870 ، انطلاقا من عهد الملكية الفرنسية 1830-1848 و دور العسكريين في تثبيت الإستيطان ثم تناولنا فترة ما بين 1848-1852 ، التي شهدت تغيير نظام الحكم من الملكية الى الجمهورية بالإضافة الى تشجيع هجرة الأوروبيين الى الجزائر ومصادرة أراضي الجزائريين وصولا الى عهد الإمبراطور نابليون الثالث ومحاولة دمج الجزائريين وأخيرا مرحلة الحكم المدني.

والفصل الثالث ادرجناه تحت عنوان "انعكاسات الاستيطان الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري" تناولنا انعكاسات الاستيطان على الاقتصاد الجزائري وانهيار النظام العقاري والمحلي وتغيير البنية الاقتصادية بدخول الجزائر في الاقتصاد النقدي وتأثر القطاعات الثلاث زراعيا، صناعيا، تجاريا، كما أبرزنا الانعكاسات الاجتماعية والقضاء على التركيبة الاجتماعية للجزائريين ثم تدهور المستوى المعيشي والصحي وتفقير المجتمع الجزائري وانتشار الأوبئة والأمراض وصولا إلى الهجرة.

- لنختم موضوعنا بمجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع

الدراسات السابقة:

للدراسات السابقة أهمية بالغة في تحديد مسار الموضوع المراد دراسته ، ومن أهم الدراسات السابقة في موضوع البحث نجد :

– مروة بن مادي، مقدم سمية، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وأثره على المجتمع الجزائري (1830–1870)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص المغرب العربي المعاصر ، جامعة أحمد درارية ، تناولتا فيها مفهوم الاستيطان وأسبابه والسياسة الاستيطانية الأوروبية في الجزائر وكيف أثرت هذه السياسة على المجتمع الجزائري.

– أسماء خلاف، مريم حميلي، الحركة الاستيطانية في الجزائر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية 1830–1870 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، تناولتا فيه الاحتلال الفرنسي للجزائر وأسبابه ثم تطرقتا إلى أسباب الاستعمار الاستيطاني في الجزائر وأشكاله مع التركيز على آليات السياسة الاستيطانية لتثبيت الوجود الأوروبي واهم الانعكاسات.

المناهج المتبعة في الدارسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وفي إطار تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة تم الاعتماد على المناهج الآتية:

– **المنهج التاريخي الوصفي:** تم الاعتماد عليه في جمع المادة العلمية وكذا عرض الوقائع وتتبع الأحداث وسردها ووصفها خاصة أن الموضوع متعلق بفترة مهمة من تاريخ الجزائر.

– **المنهج التحليلي:** من خلال عرضنا لمختلف الوقائع التاريخية و تحليلها للوصول الى نتائج نهائية فيما يتعلق بالسياسة الاستيطانية في الجزائر.

- **المنهج الإحصائي:** تم الاعتماد عليه في إحصاء خسائر الثروة الحيوانية التي خلفتها السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.

أهم المصادر والمراجع المستخدمة:

لقد اعتمدنا في انجاز هذا البحث على مجموعة من الكتب والصحف والمجلات والرسائل الجامعية أهمها:

- كتاب سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830 - 1954 لمؤلفه يحي بوعزيز، أفادنا في مراحل البحث.

- كتاب الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830 - 1870 للمؤلفين محمد العيساوي ونبيل شريخي، اعتمدنا عليه في كشف الجرائم الفرنسية التي ارتكبتها فرنسا ضد الجزائريين.

- فاطمة درعي، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1964 ،مجلة العلوم الجديدة، العدد الثاني ،جامعة معسكر، اعتمدنا عليها في إستراتيجية تجسيد عملية الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

- عبد القادر قندوز، الطب والأوضاع الصحية في الجزائر خلال العهد الفرنسي 1830-1914، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، أفادنا في دراسة الجانب الصحي للمجتمع الجزائري.

صعوبات الدراسة:

1- وكأي بحث في الحقل التاريخي واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل في إعداد هذا العمل نذكر منها :

2- اتساع دراسة الموضوع وتشعبه مما أدى إلى صعوبة حصره في خطة منظمة.

3- جل المراجع التي تتعلق بالموضوع باللغة الأجنبية.

4- التقيد بالزمن المحدد وهو ما أدى بنا إلى عدم إعطاء المزيد حول هذا الموضوع.

وفي الأخير نأمل أن يكون عملنا هذا قد أعطى صورة واضحة عن موضوع البحث وأن يكون بحثنا انطلاقة للباحثين من أجل التعمق والدراسة الهادفة لتاريخنا الوطني، والله الموفق والمعين.

الفصل الأوّل

سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1870م)

1. بداية الاحتلال الفعلي للجزائر وأسبابه
2. مفهوم الاستيطان
3. إستراتيجية تجسيد عملية الاستيطان

الفصل الأول : سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870م

1- بداية الاحتلال الفعلي للجزائر وأسبابه:

ادعت فرنسا أمام الرأي العام أن حادثة المروحة[1] بين الداي حسين والقنصل الفرنسي دوفال سنة 1827م هي السبب المباشر الذي أدى بها لاحتلال الجزائر بهدف تأديب الداي حسين، ولكنها في الحقيقة كانت مدفوعة بأسباب عديدة" سياسة، اقتصادية، عسكرية ودينية " في غزوها للجزائر ،ويمكن تلخيص الأسباب في الآتي: [2]

1-1- الأسباب السياسية :

1. رغبة فرنسا في التعويض عما فقدته من مستعمراتها الواسعة في كندا بأمريكا الشمالية ، وفي مصر بإفريقيا ، والهند بآسيا .

2.استغلال فرنسا لضعف القوة العسكرية الجزائرية بعد تحطم الأسطول الجزائري الذي كان يشارك بجانب الأسطول العثماني في معركة نافارين سنة 1827

3 تأزم الاوضاع السياسية الداخلية في فرنسا بعد تولي شارل العاشر الحكم في سنة 1824،ولانقاذ عهده المتداعي الى السقوط سعى الى الهاء الرأي العام الفرنسي عن مشاكل فرنسا الداخلية بقضية خارجية الا وهي احتلال الجزائر.[3]

---

1 وقعت حادثة المروحة يوم 29 افريل 1827 وتتلخص في ان الداي حسين باشا ضرب القنصل الفرنسي دوفال بمروحة كانت في يده مرتين او ثلاثا، ردا عن اجابة هذا القنصل المنافية للآداب الدبلوماسية والتي قصد من ورائها اهانة الداي وحكومته ،وقد جاءت اجابة القنصل الفرنسي بهذه العبارة " ان ملك فرنسا وشعبها لا يحرران لك ورقة ولا يرسلان ردا حتى على رسالتك المرسلة " .انظر ناصر الدين سعيدوني ،**ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط 2، دار البصائر ، الجزائر ،2009 ،ص 333 . أنظر الملحق: 04.

2 علي محمد محمد الصلابي ،**كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الاولى** ،د.ط،دار المعرفة،بيروت لبنان ،د.ت.ن ،ص 282

3 محمد العيساوي ونبيل شريخي ،**الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871 م)** ، د .ط ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1432هـ/2011م،ص 10.

1-2- الأسباب الاقتصادية :

1. كانت الاطماع الفرنسية تحوم حول خزينة القصبة التي سمعوا بثرائها حسب ما روي عن محتوياتها الخيالية والتي تتراوح ما بين مائتين وخمسمائة مليون فرنك في حين متوسط الدخل في فرنسا في ذلك الوقت يقدر بفرنك واحد في اليوم .[1]

2. التنافس الاستعماري الاقتصادي بين فرنسا وانجلترا ورغبة كل منهما في التوسع وذلك باحتلال مناطق نفوذ جديدة والاستيلاء على ثرواتها .

3. تطلع فرنسا الى ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية التي تعد من أهم الأسواق في العالم نظرا لامتلاكها لأطول ساحل مطل على البحر الأبيض المتوسط ،وخاصة بعد انطلاق ثورتها الصناعية سنة 1825م.[2]

1-3- الأسباب العسكرية:

1. انهزام الجيش الفرنسي وفشله في احتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات الإنجليزية في سنة 1801م.

2. انهزام الجيش الفرنسي مرة أخرى مع نابليون في معركة واترلو سنة 1815م، وتحالف الدول الكبرى ضده.

3. تخلص الملك من إمكانية انقلاب الجيش ضده وذلك بإشغاله بمسائل حيوية والمتمثلة في التوسع في إفريقيا باحتلال الجزائر.[3]

1-4- الأسباب الدينية :

1. رغبة فرنسا في القضاء على الدين الإسلامي ،حيث أكد ذلك قول الكاتب الشخصي لبيجو: "لقد جاءت آخر أيام الإسلام ".[4]

---

[1] محمد العيساوي ،المرجع السابق،ص10.

[2] خلاف اسماء، حميلي مريم، **الحركة الاستيطانية في الجزائر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية 1830-1870** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ ،جامعة 08ماي 1945,قالمة، 2022/2021م،ص 13

[3] علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق ،ص 282.

[4] محفوظ قداش ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**،ت ر محمد المعراجي، د ط ،منشورات،ANEP ،، د ب ن، 2008،ص 08.

2. الصراع القائم بين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية الإسلامية قد انعكس على الجزائر ،خاصة بعد التعاون الوثيق بين الدولتين لحماية المسلمين والدفاع عن الإسلام ، الأمر الذي دفع بالدول المسيحية في أوروبا أن تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر وفي اسطنبول .

3. إحياء المسيحية في إفريقيا بتنصير المسلمين ، وينعكس ذلك جليا في قول وزير الحربية كليرمون تونير في تقرير إلى الحكومة يوم 14 أكتوبر 1827 "يمكننا في المستقبل ان نكون سعداء، ونحن نمدن الجزائريين، ان نجعلهم مسيحيين، لنحقق بذلك نصرا يبدو إن العناية الإلهية تهده لنا "[1]

نستنتج من خلال الأسباب الحقيقية التي كانت وراء احتلال فرنسا للجزائر والتي سبق ذكرها، انها كانت لها نية واضحة بما تفعله في الجزائر بعد تنفيذها لحملتها سنة 1830 ،فقد اقتنع ساستها بعد وقت وجيز بضرورة الاحتفاظ بالجزائر[2]،ولا يكون ذلك ممكنا الا باحتلال أراضيها الزراعية وتعميرها بالمستوطنين ،وفي هذا الصدد نستدل بقول الكاتب الفرنسي "اوجين بوري "{كل خطوة كنا نخطوها في حملتنا على الجزائر كنا نعثر فيها على شهادات تدلنا على الازدهار الذي شهدته الزراعة في الجزائر قديما وحيث ما حللنا سواء في الساحل او في الداخل إلا ووجدنا آثار الرومان ...} ويختم قوله ب :{قد أعيد اكتشاف افريقيا الرومانية ، ولم ينقصنا مستقبلا سوى احتلالها وتعميرها } ،ومن هنا تبين لنا ان الفكر الفرنسي كان يسعى لامتلاك الأراضي الزراعية وذلك بتطبيق سياسة الاستيطان .[3]

---

[1] عشور مرزاقة، **جرائم فرنسا في الجزائر "الابادة الجماعية نموذجا** "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،تخصص تاريخ المعاصر ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم التاريخ ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013-2014م ،ص26.

[2] أرزقي شويتام، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914**،مجلة التاريخ المتوسطي ،جامعة الجزائر2 ، مج02،ع 02،ديسمبر 2020،ص191.

[3] عدة بن داهة ،**الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م**،ج1، ط1،المؤلفات للنشر والتوزيع ،المسيلة ، 1434هـ-2013م ، ص40.

2- مفهوم الاستيطان :

يعتبر الاستيطان في الجزائر مشروعا أوروبيا أكثر منه فرنسيا حيث قام على شعار "ليكن الاستعمار فرنسيا ،ولكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا، وكان يهدف إلى تكوين قاعدة ديموغرافية جديدة وإدخال عناصر جديدة على المجتمع الجزائري من أجل تدميره .

2-1- الاستيطان لغة : اتخاذ المكان وطنا ، يقال : وطن بالمكان أو البلد يطن و أوطن أقام به، وأوطنه ووطنه اتخذها وطنا ،اي : محلا وسكنا يقيم به .[1]

2-2- الاستيطان اصطلاحا :هو السعي للإقامة بالمكان الصالح للمعيشة على وجه التأبيد مع نية عدم الانتقال .[2]

2-3- الاستعمار الاستيطاني :

اخطر أنواع الاستعمار، وهي ظاهرة استعمارية ترجع جذورها الى القرن التاسع ،وتتلخص في وجود غرباء أوروبيين أساسا، مزروعين وسط محيط من سكان البلاد الأصليين يشعرون النقاء والتفوق العرقيين، ويمارسون إزاء السكان الأصليين شتى ضروب التمييز العنصري وينكرون وينكرون وجودهم القومي ويتركز وجود الاستعمار الاستيطاني في منطقتين رئيسيين: فلسطين المحتلة، وجنوب إفريقيا.[3]

3- إستراتيجية تجسيد عملية الاستيطان الفرنسي في الجزائر :

عمل الاستعمار الفرنسي على تشجيع الاستيطان لإيجاد شعب فرنسي بالجزائر فأقام قوى جديدة بحيث أصبحوا مشردو أوروبا يتمتعون بحق المواطنة، أما أبناء الجزائر فقد جردوا من هويتهم الوطنية واعتبروا أهالي .وقد أيقن المحتلون أن تحقيق العملية الاستيطانية يتطلب

---

[1] محمد بن موسى بن مصطفى الدالي ، **الوطن والاستيطان دراسة فقهية** ،مج 1 ،ط1، مكتبة الرشد للنشر ، الرياض،1435هـ-2013م ، ص 35.

[2] المرجع نفسه ،ص 35.

[3] شوقي أبو خليل، تحرير الاستعمار،ط1 ،منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، د ب ن،1401هـ-1991، ص46.

إيجاد الأراضي الكافية لذلك لجأت السلطة الفرنسية إلى استعمال عدة وسائل (التجهيل، محو الهوية الوطنية ، المغايرة الثقافية، الإبادة الجماعية للجزائريين، نفي العديد إلى الخارج ووضعهم في المحتشدات والمعتقلات والسجون).[1]

3-1- التحصيل وطمس الهوية الوطنية:

سعت السياسة الاستعمارية الفرنسية إلى القضاء على الواقع الفكري والثقافي بالجزائر عن طريق محو مقومات الشخصية الجزائرية وإذابتها في المجتمع الأوروبي المستوطن والقضاء على انتمائها العربي الإسلامي ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عدة آليات مست الجانب الفكري والثقافي والديني للفرد الجزائري نذكر أهمها:

3-1-1- الفرنسة:

ونقصد بالفرنسية إحلال اللغة الفرنسية مكان اللغة العربية و اتخاذها كلغة قومية ، وبذلك تصبح المستعمرة الجزائرية أكثر انقياد وقابلية للإدماج النهائي فهدفهم هو "جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا "وفي هذا يقول الدوق دي روفيقو :{إن المعجزة التي يمكن صناعتها في الجزائر هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية} ومن هنا نستخلص أن الفكر الفرنسي يرى أن فرنسة الجزائر حتمية لا بد منها من اجل تثبيت المشروع الاستيطاني الدائم وتوطيد ركائزه ،[2]

وعلى هذا الأساس ، قامت فرنسا بتغيير كل أسماء المدن الجزائرية والقرى إلى أسماء أوروبية مسيحية لتمحو كل آثار اللغة والثقافة العربية الإسلامية .

---

[1] درعي فاطمة ،**المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962**،مجلة العلوم الجديدة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر ، مج 9،ع2،ع.خ ،سبتمبر 2019، ص 264.

[2] حوادسي ياسمين، صغير حفصاء، **السياسة الإستعمارية بالجزائر على عهد نابليون الثالث 1852-1870** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم التاريخ ،جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ، 2021-2022 ،ص ص 56-57 .

3-1-2- التجهيل والمغايرة الثقافية :

سعت فرنسا إلى تجهيل الأهالي فقامت بتهديم المدارس وإغلاق العديد منها، وحاولت فصلهم عن تراثهم وثقافتهم الأصلية كما سعت إلى نهب التراث الثقافي الجزائري الموجود في المكتبات و المتمثل في "وثائق ،مخطوطات ،كتب" ،وجعلت المؤسسات الدينية كلها بما فيها من مساجد وزوايا وأضرحة ومدارس وموظفيها تحت الإدارة الفرنسية ،ولم تكتفي بذلك فقط بل حاربت اللغة العربية من خلال إصدار عدة قوانين نذكر منها :[1]

- **قانون 18أكتوبر 1862:**

ينص هذا القانون على عدم فتح المدارس العربية إلا برخصة من الحكومة ولا تعطى تلك الرخصة إلا بعد التأكد من سلوك طالبها والتأكد من إخلاصه لفرنسا بعدما ألغت إجبارية التعليم سنة 1887م والتي أعلنت سنة 1883م .[2]

- **قانون 24ديسمبر 1904:**

يقضي هذا القانون بعدم السماح لأي معلم بفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو من طرف الضباط العسكريين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري ،وللحصول على الرخصة وجب الالتزام بعدة شروط والمتمثلة في:

-اقتصار التعليم على تحفيظ القرآن الكريم دون غيره .

-عدم شرح الآيات القرآنية وخاصة التي تدعو إلى الجهاد.

-عدم تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها.

-أن يكون مخلصا للإدارة الفرنسية ويخضع لأوامرها مهما كان شأنها .

---

[1] يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007، ص 41.

[2] أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ،ص 63.

-عدم استقبال الأولاد الذين هم في سن الدراسة أثناء ساعات التعليم الفرنسية حتى ولو كان ذلك في القرى البعيدة .[1]

كان هدف فرنسا من كل هذا الوقوف في وجه الجزائريين وصدهم عن تعليم لغتهم العربية وتاريخهم وبذلك يكون المجتمع الجزائري جاهل لا يتحلى بالثقافة التي تنير بصيرته وتؤدي به إلى النهوض والتحرر .[2]

وفي سنة 1908م ، رأى مؤتمر الزراع الفرنسي أن التعليم الابتدائي يشكل خطرا على المستوطن من الناحية الاقتصادية ومن ناحية توطين الأوروبيين في الجزائر فطالب بإلغائه وكان ذلك يوم 21مارس ، وبناءا على ذلك أصدرت عدة قرارات في هذا الشأن من بينها :[3]

- **قرار08 مارس 1938:** يقضي بمنع تعليم اللغة العربية في المدارس وذلك باعتبارها لغة أجنبية في الجزائر .[4]
- **قرار 20سبتمبر 1947:** وصدر هذا الأخير بعد دستور 1947م الذي ينص على الاعتراف باللغة العربية وتدريسها الى جانب الفرنسية لكن بصفة محدودة لكن الإدارة الفرنسية لم تطبق ذلك بل قامت بحصر تعليمها في تدريس القواعد العامة الأولية وفي خارج أوقات الدراسة العادية .[5]

إلى جانب سياسة مكافحة تعليك اللغة العربية بمختلف الوسائل والطرق سعى أيضا إلى إرفاقها بسياسة الفرض الإجباري للتعليم الفرنسي على بعض الأهالي الجزائريين من أجل تكوين نخبة جزائرية ذات ثقافة فرنسية ، لكن هذا عاد بالسلب على فرنسا فتلك النخبة

---

[1] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 66

[2] اعبد الملك خلف التميمي ،**الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي** ، المغرب العربي ،فلسطين، الخليج العربي ، دراسة تاريخية مقارنة ،عالم المعرفة ، 1983،ص 80

[3] شارل روبير اجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، تر: عيسى عصفور ، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب ن ،1982م ، ص 152 .

[4] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 67 .

[5] نفسه ، ص 67 .

المتخرجة من التعليم الفرنسي ساهمت في تنشيط الحركة الوطنية وتأطير الثورة التحريرية سنة 1954م وكان هدفها القضاء على الوجود الفرنسي في الجزائر واستقلال البلاد .[1]

3-1-3- التنصير ومحاربة الإسلام :

منذ أن وطأت أقدام فرنسا الجزائر أدركت مدى ارتباط المجتمع الجزائري بدينه ومدى تأثره البالغ به ، وبذلك تولدت لديه القناعة التامة أن السيطرة على هذه البلاد لا تكون إلا بالقضاء على الإسلام وذلك بتشجيع عمليات التنصير ونشر المسيحية في مختلف الأقطار الجزائرية ولتحقيق ذلك أصدرت عدة قوانين في هذا المجال كان بدايتها :[2]

- **قرار كلوزيل[3] 12 جوان 1830/ أمر 8 سبتمبر 1830م:**

واللذان ينصان على الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية بمختلف أنواعها والتي تمول الخدمات الدينية والثقافية والتعليمية للمسلمين الجزائريين.[4]

ولتكريس الهدف الاستيطاني من سياسة التنصير تم اتخاذ عدة إجراءات منها:

- إخضاع كل النشاطات الدينية والمبادرات الخيرة للرخصة المسبقة .

- إخضاع الحج إلى رخصة وذلك باعتباره من أسباب التعصب الديني.

- هدم المساجد والزوايا إثر كل مقاومة ،وتحويلها الى كنائس وثكنات عسكرية ومخازن وإسطبلات .

---

[1] عمار هلال ، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1995 ، ص 112 .

[2] عبد القادر حلوش ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر** ،ط 1 ، دار الأمة ، الجزائر ، 1999 ، ص 66

[3] كلوزيل Clauzel، ولد سنة 1772م عين قائد سنة 1830م ثم ماريشال 1831م، قائد للجيش الفرنسي 1835م، ارتكب أبشع الجرائم في الجزائر ،فشل في معركة قسنطينة الأولى 1836 ، توفي سنة 1842،انظر بن صحراوي كمال ،**معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف ق 19**،منشورات ألفا للتوثيق ،عمان الأردن ،جانفي 2020،ص 157 .

[4] رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس "فلسفته وجهوده في التربية والتعليم** ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1974،ص43 .

– الاستيلاء على الأوقاف وإلغاء شرعية الأعياد الدينية الإسلامية وإفساح المجال للمبشرين لإدخال الشعب الجزائري إلى حظيرة الدين المسيحي .

رغم الآثار البالغة التي تركتها هذه السياسة في نفوس الشعب الجزائري ألا أن رد الفعل الوطني كان عنيفا من خلال اندلاع عدة ثورات في مختلف أنحاء الوطن .[1]

3-2- سياسة الإبادة الجماعية:

إن الكتابة عن تواجد فرنسا في الجزائر وعن ما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية يعجز المؤرخ عن وصفها، ولكن لازالت الأرض المرتوية بدماء الشهداء تشهد عن مدى وحشة هذا المستعمر ومن المستحيل أن ينكرها التاريخ ، فرنسا تلك التي كانت تدعي الحضارة وتلقن العالم بالمبادئ والقيم، تنكرت في الجزائر كل التنكر من مبادئها وفقدت روحها وتنبذت تقاليدها، حين أقدمت على تطبيق سياسة الإبادة لتمكين القادة العسكريين والبرجوازيين الفرنسيين والمرتزقة والأوروبيين من الاستيطان والسيطرة على أراضي من كانوا يسمونهم بالأهالي .[2]

3-2-1- تعريف الإبادة :

إن كلمة "إبادة " المتداولة خلال القرنين 18 و19 تعددت معانيها فنجدها مثلا تعني موت شخص يتبعه إحراق جثته أو قطعها إربا، أو تنفيذ إعدام بدون محاكمة أو مجازر جماعية، ونلاحظ هنا أن سلطات الاحتلال الفرنسي كانت تدرس هذه المشاريع والعمليات وتقنيات الجيش في إفريقيا والتي تم تصورها في بداية الأربعينيات من القرن 19، عندما تغيرت نظرته للحرب فأصبحت شاملة واعتبر كل سكان الجزائر مقاتلين وممتلكاتهم معسكرات، وكانت النتيجة الحتمية لهذه النظرة تهديم المدن والمدارس والقرى وسرعان ما

[1] عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 67 .

[2] عباس فرحات، **ليل الاستعمار** ، تر ابو بكر رحال ، نقح تر عبد العزيز بوباكيل ، د ط ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2005، ص ص 45،46 .

أخذت الحرب على الايالة السابقة منحا عنيفا واستعملت طرق مذهلة في الوقت الذي شهدت فيه النزاعات بين الدول الأوروبية التخلي عن الهمجية، انصياعا لقواعد إنسانية وحضارية.[1]

3-2-2- نماذج عن الإبادات الجماعية الفرنسية :

- **إبادة قبيلة العوفية :**

قبيلة العوفية هي قبيلة صغيرة تقطن في ضواحي الدار المربعة قرب الحراش أي الجنوب الشرقي من مدينة الجزائر، تمت إبادة هذه القبيلة في ليلة 6 إلى 7 أفريل 1832، كانت نائمة وتعيش ليلتها في حالة من الغفلة حتى فوجئت بهجوم قوات الجنرال فودوس Faudous والعقيد شاو برغ Shawenbourg حيث قاموا بتقتيل الجميع " نساء، شيوخ وأطفال " دون التفريق بين السن والجنس [2]، ولقد أرخ المؤرخ كاميل الروسي عدد القتلى بقوله " لقد قتلوا ستين شخصا من بينهم رحالتين ألمانيتين "[3]ويرجع السبب في هذه الإبادة أن شيخ العرب فرحات ابن سعيد الذي كان العداء بينه وبين أحمد باي قد أرسل وفدا إلى دوروفيقو، لطلب دعم الفرنسيين ضد عدوهم ، فاستقبلهم استقبالا حارا ، وفي 05أفريل 1832م ، عادوا منقلبين إلى شيخهم بأنواع الهدايا الثمينة ولما وصلوا طرف سهل متيجة، انقض عليهم جيش من قبائل الجبل فاستفوا ما معهم ، وتعرضوا للهجوم والنهب في أراضي قبيلة العوفية، فعاد الوفد إلى الجزائر واشتكى على ما حصل له، فبعث دوروفيقو رجاله في الحال ليبيدوا تلك القبيلة، وقد تبين بعد التحقيق بأنه ليس لأفراد القبيلة أي مسؤولية في ذلك إلا أن شيخ القبيلة "ربيعة بن سيدي غانم " تمت محاكمته محاكمة صورية وأعدم، رغم أن التهمة لم تثبت عليه ونفذ في الحكم يوم 19 أفريل 1832 .[4]

---

[1] عثمان زقب ، **ابادة الجزائريين خلال الاحتلال الفرنسي بين الافعال المعزولة والإستراتيجية الاستعمارية** ،مجلة البحوث والدراسات ، ع 16 ،الجزائر ، سنة 10 ،صيف 2013 ، ص 308.

[2] عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص ص 310 ،311 .

[3] محمد العيساوي ، المرجع السابق ، ص 46 .

[4] نفسه، ص ص 47 ،48 .

- **إبادة قبيلة أولاد رياح :**

منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م واجهها الشعب الجزائري بالرفض معبرا عن ذلك بعدة مقاومات شعبية في مختلف أنحاء الوطن ، وتعتبر مقاومة الشيخ بومعزة من أبرز المقاومات وهي امتداد لمقاومة الأمير عبد القادر ، ظهرت في الغرب الجزائري وسط دعم الأهالي خاصة من قبل قبيلة أولاد رياح وحاولت فرنسا ردعها باستعمال عدة آليات ووسائل وحشية لإخمادها ولمحاربة داعميها والمتمثلة في (سياسة الأرض المحروقة، استخدام الغاز السام ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ..)[1].

تقع قبيلة أولاد رياح في منطقة الظهرة على سلسلة جبيلة بين شلف والبحر، وتظهر في شكل متاهات مقسمة لمسالك كثيرة بواسطة الحجارة وتضم عدة كهوف .[2]

وتعتبر هذه الأخيرة من القبائل المحاربة والداعمة لمقاومة بومعزة والتي حاربها العقيد الفرنسي بيليسيه وعند فشله في عزلها عن تلك المقاومة قرر إحراقها .[3]

تعد محرقة الظهرة التي حدثت وقائعها سنة 1845م إحدى أبشع الجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال الفرنسي بقيادة العقيد بيليسي المنصاع لأوامر الماريشال "بيجو" حيث قام بتعقب هذه القبيلة التي لجأ سكانها إلى مغادرة "وادي الفراشيش" للاختباء من الزحف الفرنسي ومخافة من بطشه ظنا منه أنها آمنة .[4]

في صبيحة يوم 18 جوان 1845م ، حاصر الجيش الفرنسي تلك المغارة بعد فشله في اقتحامها بسبب المقاومات الشديدة للقبيلة ، وفي يوم 19 جوان أمر بيليسي بغلق المنافذ

---

[1] جميلة كوسة ، **جريمة ابادة قبيلة اولاد رياح عام 1845م** ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، مج 20، ع 02، جامعة سطيف 2 ، الجزائر ، 2019-2020 ، ص ص384،383 .

[2] غانم بودن ، **سياسة الابادة الفرنسية محرقة غار الفراشيش 19 جوان 1845** ، المجلة الخلدونية، ع9، كلية العلوم الإنسانية،جامعة تيارت ، 2016، ص 214 .

[3] جميلة كوسة ، المرجع السابق ، 385 .

[4] نفسه، ص 385 .

بالقش والحطب والسوائل القابلة للاشتعال ثم قام بإضرام النار بمدخل المغارة لإرغامهم على الخروج والاستسلام لكن دون جدوى ، فقد كان لأجدادنا صلابة وعزة وشجاعة نادرة ، ثم عاود الغزاة إشعال النار وتوالت العملية طوال الليلة الثانية واستمر الخنق حتى طلوع النهار بساعة واحدة وقع انفجار مهول في قلب الغاز، حيث خلف ذلك الدمار ما يزيد عن ألف 100 جثة متفحمة لأشخاص احترقوا بل وأيضا حيواناتهم ، وهذا باعتراف من الضباط الذين اقترفوا هذه المحرقة بأنفسهم .[1]

يقدم أحد الحاضرين شهادته عن هول المشهد ويصف ما خلفته هذه المحرقة المروعة في قوله " ...أطبق على المكان سكون عميق ، وفي حدود الرابعة والنصف اتجهت الى المغارة رفقة ضابطين من سلاح الهندسة ...واصلنا المشي الى المدخل عبر طبقة كثيفة من الرماد والغبار ، ثم دخلنا تجويفا بطول نحو الثلاثين خطوة ، وهناك رأينا منظرا رهيبا يصعب وصفه أو تصويره كانت كل الجثث عارية من اللباس في مظهر يدل على حالة الرعب التي عانوا منها قبل موتهم ، وكان مظهر الأطفال المتشبثين بصدور أمهاتهم وسط أكياس الحبوب الجافة منظرا في غاية الرهبة والبشاعة ..."[2]

تعكس محرقة غار الفراشيش مدى صمود وقوة المقاومة الوطنية وتكشف واقع همجية الجيش الفرنسي وقمعها ورغم ذلك تسانده الحكومة الفرنسية حيث جندت السلطات الاستعمارية صحافتها لتبرير الجريمة وتحميلها للضحايا لأنهم رفضوا الاستسلام والخضوع لفرنسا .[3]

[1] جميلة كوسة ، المرجع السابق، ص 385 .

[2] نفسه ،ص 385 .

[3] غانم بودن ، المرجع السابق ، ص ص 221-222 .

3-3- سياسة النفي:

ارتكبت فرنسا العديد من الجرائم ضد الإنسانية في الجزائر منذ بداية الاحتلال وذلك لإخضاع الجزائريين بالقوة ، ومن بين العقوبات التي طالت أفراد المجتمع الجزائري "عقوبة النفي والإبعاد " وكان كرد فعل عن الناشئة التي مثلها الحضر و عن المقاومات الشعبية المسلحة كمقاومة الأمير عبد القادر وقبل الولوج إلى ثنايا هذا الموضوع ، لابد من التطرق إلى مفهوم النفي من الناحية اللغوية والإصلاحية :

3-3-1- مفهوم النفي :

النفي لغة :

يقصد بالنفي الإبعاد والطرد كما جاء في القرآن الكريم ابتعاد السيدة مريم عن قومها في قوله تعالى : ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا ﴾،[1]و ورد كذلك في سورة المائدة قوله ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[2]وهنا بمعنى الإفراج و الإبعاد عن الأرض.[3]

وجاء في المعجم الوسيط: نفى الشيء نفيا نحاه وأبعده ، يقال نفى الحاكم فلانا فأخرجه من بلده وطرده .[4]

---

[1] سورة مريم ، الآية 22

[2] سورة المائدة ، الآية 33 .

[3] فلاح ابراهيم ، نصيف الفهداوي ، **النفي المعنوي في القرآن الكريم** ، مجلة الأستاذ ، مج 1 ، ع 1، كلية الدراسات الإسلامية ،جامعة خليفة ، قطر ، 2014-2015 ، ص 103 .

[4] شوقي ضيف ، **المعجم الوسيط** ، تح مجمع اللغة العربية ، ج2 ،ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، 2004 ، ص 204 .

النفي اصطلاحا :

هو سلوك اجتماعي سلطوي بشري قديم من ذلك ان العرب عرفوه في جاهليتهم مكانا ملازما لمصطلح الموالي ،وهي فئة من فئات القبيلة العربية بفئاتها وطبقاتها الرئيسية، الصرحاء، الموالي، العبيد، وقد جعل الإسلام النفي احدى الوسائل العقابية تأديبا للفرد وحماية المجتمع منه بدلا من السجن وعزلا عن المجتمع ، اذا ورد النفي في اللغة العربية بعد ألفاظ : النفي ، النبذ ، الابتعاد ، العزل ، الخروج ، وكلها تؤدي معنى أصليا واحد هو ابعاد أو ابتعاد فرد عن مجتمعه .[1]

3-3-2- نماذج لحالات النفي والإبعاد التي مورست في الجزائر من قبل السلطات الاستعمارية :

- نفي وإبعاد حضر مدينة الجزائر " نفي ابن الكبابطي نموذجا":

حضر مدينة الجزائر هم طبقة غنية منحدرة من أهل البلاد ومن مهاجري الأندلس تضم العلماء والتجار وأصحاب الحرف والصنائع والكتاب و الإداريين[2]، وكان اهتمام هذه الطبقة يقوم على تنمية ثرائهم واستغلال أملاكهم واستثمار مزارعهم الواقعة قرب المدن وهذا ما جعلهم يؤلفون برجوازية المدن الصغيرة .[3]

---

[1] عاشور بوشامة ، **النفي في العهد الإستعماري الفرنسي بالجزائر** ، دراسة مصطلحية وعرض قانوني ضمن مدونة كمل الفيلالي حول الهجرة وحركة النفي وآثارها على الصعيد الثقافي واللغوي ، سلسلة مطبوعات والملتقيات السنوية مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة ، قسنطينة ، 2010، ص 267 .

[2] أبو القاسم سعد الله ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال** ، ط3 ، الشركة الوطنية ، الجزائر، 1982 ، ص 65 .

[3] نصر الدين سعيدوني ، مهدي عبد اللي ،**الجزائر في التاريخ** ، نشر وزارة الثقافة والسياحة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984، ص 97 .

- **نبذة مختصرة عن المفتي مصطفى ابن الكبابطي ونشاطه :**

مصطفى بن محمد عبد الرحمان المشهور بابن الكبابطي، من أصول أندلسية ولد عام 1776م، بمدينة الجزائر تلقى تعليمه بالزوايا والمدارس القرآنية قبل أن يلتحق بحلقات الدرس بالمساجد والجوامع التي كان يقصدها الطلاب بعد تخرجهم من الزوايا[1]، عمل كمدرس في مساجد الجزائر ثم تولى التدريس بالجامع الأعظم سنة 1825، مفتي وقاضي المالكية، يمتاز بشخصية ثقافية وصاحب مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري، عارض قرار الإدارة الفرنسية الذي صدر بتاريخ 23 مارس 1843 م والمتمثل في ضم الأوقاف الإسلامية إلى أملاك الدولة الفرنسية وفرض اللغة الفرنسية على أبناء الجزائر في المدارس، حيث اعتبر ابن الكبابطي أن هذا القرار هو نوع من التحدي لإرادته وإرادة من يمثلهم من الأهالي، ولفقوا التهم والافتراءات للتخلص منه، كما تم تثبيت عليه تهمة المقاومة المكشوفة لأوامر الحكومة الفرنسية بعد إخضاع الأوقاف، واستولت على أرشيف الجامع الكبير مقر إدارة المفتي .[2]

- **نفي مصطفى ابن الكبابطي :**

دافع المفتي ابن الكبابطي عن أوقاف المسلمين ورفض تسليم سجلها للقائد الفرنسي ، كما ناهض من أجل تعليم القرآن الكريم فاحتجزته الدولة الفرنسية عنفا وأركبته سفينة قامت بإبعاده لمدينة الإسكندرية فتلقاه أهلها على الرحب والسعة[3]، و قبل توجهه للإسكندرية وتنفيذا لأمر بيجو نفي ابن الكبابطي وولده وابن أخيه إلى الجزائر وحملوا على ظهر باخرة لنقلهم لمنفاهم بجزيرة سانت مارغريت ولا يوجد تاريخ محدد لخروجه لكنه على أية حال كان آخر

---

[1] شلغوم أسماء ، قن محمد ، **القاضي ومفتي المالكية مصطفى ابن الكبابطي (1775_1860) وموقفه من بعض قضايا عصره**، مجلة البحوث التاريخية ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، مج 06، ع 02 ، الجزائر ،ديسمبر 2022، ص 538 .

[2] أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج2 ،ط خ ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 19_30 .

[3] أحمد توفيق المدني ، **مذكرات الحاج أحمد الشريف زهار نقيب أشراف الجزائر 1754_1830** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974 ، ص183 .

شهر ماي 1843، حيث وجه ابن الكبابطي رسالة إلى وزير الحربية الفرنسية بمرسيليا للسماح له بالتوجه نحو المشرق فكانت الإسكندرية وجهته، وفي 24 يونيو 1843م نزل ضيفا على مواطنه ورفيقه في المحنى ابن العنابي وتولى هناك الإفتاء وكان شاعرا مميزا عبر مرات عن حنينه للوطن[1].

- نفي وإبعاد الأمير عبد القادر :

- **نبذة مختصرة عن الأمير عبد القادر ونشاطه :**

ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين المعروف ب "عبد القادر الجزائري" بوادي الحامة ،على قرابة 30 كلم من معسكر في شهر ماي سنة 1807، تنتسب عائلته إلى الأدارسة الذين يمتد نسبهم للنبي محمد عليه الصلاة والسلام، وكانوا حكاما في المغرب العربي والأندلس، وكان والده محي الدين شيخا للطريقة القادرية الصوفية في الجزائر، نشأ الأمير عبد القادر في محيط من التقشف والزهد والعبادة فأنم عن ذكاء مبكر، وكان عميق التدين منذ فترة صباه الأولى ، حفظ القرآن صغيرا لم يتجاوز 11 عام عندما أتم ذلك، توجه إلى مدينة وهران ثم إلى ارزيو ليتعلم على يد علمائها ، وفي عام 1825 أدى فريضة الحج رفقة والده وهناك كان أول احتكاك بين الأمير عبد القادر وبلاد المشرق العربي . وفي سنة 1830، بدأت فرنسا غزوها للجزائر لتبدأ المقاومة الشعبية الجزائرية للمحتل الفرنسي فلم تتأخر الطريقة القادرية عن ركب الجهاد ضد المستعمر الفرنسي ، وفي سنة 1832م ، تمت مبايعة الأمير فاتخذ من مدينة معسكر عاصمة لدولته الفتية وسارع في توحيد القبائل وتنظيم شؤون الإدارة بالمناطق الجزائرية، وسك العملة الجزائرية، وكذا عمل على محاربة أشكال

[1] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص ص 28_30 . أنظر الملحق: 01.

الفساد والنهب المتفشية بالإضافة إلى بناء جيشه وصناعة سلاحه وتصميم رايته والانطلاق بعدها في المقاومة ليكون الأمير عبد القادر المؤسس الفعلي للدولة الجزائرية .[1]

- **نفي الأمير عبد القادر :**

وضع الأمير عبد القادر حدا لمقاومته المسلحة التي بدأها في 1832م وهذا بموجب اتفاقية بين الجنرال لاموريسيير[2] Lamoricière والأمير عبد القادر التي تقضي بتسليم الأمير عبد القادر نفسه للفرنسيين ، وفي يوم 23 ديسمبر 1847م ، غادر الأمير عبد القادر رفقة عائلته واتجهت بهم السفينة إلى طولون بينما كان الأمير يعتقد أنها متجهة إلى المشرق فإذا بها ترسو بميناء طولون الحربي بتاريخ 08جانفي 1848م ، وهنا تم غدر الأمير عبد القادر حيث أرسل رسالة إلى الملك الفرنسي متأسفا عن هذه الخيانة و يقول فيها " لو كنا نعلم أن الحال يؤول إلى ما آل إليه ، لم نترك القتال حتى تنقضي منا الآجال ".[3]

عانى الأمير الكثير من الآلام والصعاب داخل السجن الفرنسي وتذوق مرارة الخيانة التي تعرض لها من قبل الإدارة الفرنسية، ووصف لنا معاناة الأسرى بقوله "ماذا أقول ؟ ليس النساء فحسب، بل إن الرجال أيضا قد أطلقوا العنان للبكاء، أن حالتهم أصبحت على درجة من السوء، تجعلني أعتقد أنه إذا طال أسرنا، فإن كثيرا منهم سيقضون نحبهم"، وبعد أربع سنوات و6 أشهر أطلق نابليون الثالث سراح الأمير عبد القادر حيث ذكرت ذلك جريدة المبشر في عددها ليوم 31 أكتوبر 1852م، ووصفت نابليون بأنه ذا قلب رحيم وأنه عطف

---

[1] عبد القادر بوطالب ، **الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية ندمن الأمير عبد القادر الى حرب التحرير** ، د ط ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2010 ، ص ص47_49 .

[2] لاموريسيير : ولد سنة 1806، بمدينة نانت الفرنسية ، ينتمي لطبقة الأشراف التحق سنة 1824م بالمدرسة المتعددة التقنيات ثم تخرج في المرتبة الأولى من المدرسة التطبيقية ، كان ضابط في الجيش ثم عقيد ثم جنرال وعمره لا يتعدى 34سنة ، استحدث فرق زواوة ، تعلم اللغة العربية ،أنظر الغالي الغربي ، **العدوان الفرنسي على الجزائر _الخلفيات والأبعاد** _ ، ط خ ، دار هومة ، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ، 2007 ، ص 321 .

[3] محمد العيساوي ، نبيل شريخي ، المرجع السابق ، ص ص 119 _120 .

على الأمير وهو دليل "حسبها " على وفاء فرنسا بوعودها ولكن أين كانت تلك الرحمة طول الفترة التي قضاها الأمير عبد القادر سجينا ؟ ...[1]

من خلال تحريرنا لهذا الفصل نستخلص عدة نقاط نذكر أهمها :

1- عكست السياسة الاستيطانية في الجزائر رغبة فرنسا في القضاء على كيان الأمة الجزائرية فقد استهدفت عناصر الهوية والشخصية الوطنية وفي مقدمتها الدين واللغة والتاريخ والحضارة عموما .

2- لقد اتسمت السياسة الاستعمارية الفرنسية بالهمجية والوحشية ويظهر ذلك جليا في استخدامها لطرق شتى في عمليات الإبادة ، من تقتيل وتمثيل وتنكيل ، لم تستثن أحدا. أطفالا ، شيوخا ونساء .

3- رغبة فرنسا في استئصال الجزائريين من أرضهم وان استدعى ذلك إبادتهم عن آخرهم أو نفيهم .

4- لم تفي فرنسا بالوعود والمواثيق التي قطعتها على نفسها، بل كان مصيرها الخرق ، واتضح ذلك في نقضها لإتفاقية مع الأمير عبد القادر وخيانتها له .

[1] محمد العيساوي، نبيل شريخي ، المرجع السابق ، ص 120 .

الفصل الثَّاني

مراحل تنفيذ الاستيطان

1. مرحلة الحكم العسكري (1830-1870م)
2. مرحلة الحكم المدني

الفصل الثاني : مراحل تنفيذ الاستيطان

تردد منذ البداية الساسة الفرنسيون ، بين أتباع سياسة الاحتلال الكامل (الإدارة المباشرة) والاحتلال المحدود (الإدارة الغير المباشرة) لكنهم مالوا في الأخير للأسلوب الأول وأخذوا يشجعون هجرة الأوربيين إلى الجزائر.

فالاستعمار الفرنسي ممن خلال التجارب الاستعمارية التي قام بها، خاصة التجربة التي خاضها في أمريكا، هي التي اهتدى بها إلى الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم على مبدأ إقصاء الآخر وإبادته والاستيلاء على أراضيه وضرورة تعمير الأرض والمستوطنين إذ أراد الإبقاء عليها، حيث تفاوت على تطبيق هذه السياسة الاستيطانية كل الحكام الذين تعاقبوا في حكم الجزائر سواء منهم العسكريون أو المدنيون.

1- مرحلة الحكم العسكري (1830م-1870م):

1-1- السياسة الاستيطانية في عهد الحكومة الفرنسية الملكية الفرنسية (1830م-1848م) :

كانت الحركة الاستيطانية في بدايتها مقتصرة على جنود الحملة العسكرية و توطيدهم في أراضي الجزائر حيث انطلقت باستيطان عسكري بمبادرة الحاكم كلوزيل CLAUZEL. هذا الحاكم الذي لخص حمدان خوجة رأيه فيه في الفقرة التالية "ولكي أذكر خصائل الجنرال كلوزيل ما علي إلا أن اعدد بعض الأعمال الخالدة التي وقعت أثناء ولايته لإفريقيا ففي عهده نهب الأموات في مدافنهم، وسمح بالاتجار بالعظام البشرية، وبيعت حجارة المقابر ثم نقلت إلى باب الوادي لتحول إلى مادة الجير"[1]، ويعتبر كلوزيل من أكثر الضباط المتحمسين للاحتلال و سياسة الاستيطان الأوربي بالجزائر حيث صادر 100 هكتار من الأراضي و

[1]-حمدان خوجة،**المرآة**، تح وتع محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر و الطباعة ، الجزائر، 1982، ص260

منح إدارتها لمجموعة من الجنود تحت تسمية المزرعة الإفريقية النموذجية وهنا ارتبطت الحركة الاستيطانية بقضية مصادرة الأراضي[1].

وسرعان ما توسع الاستيطان المقتصر على الجنود المعمرين الأوربيين إلى معمرين من مختلف الدول الأوربية حيث بدأت المجموعات الأولى من المعمرين الأوربيين تصل إلى الأراضي الجزائر على متن سفن من مختلف الجنسيات وتعود أول محاولة للاستيطان الرسمي إلى سنة 1832م، حيث وصلت إلى مرسى الجزائر باخرة تحمل على متنها 400 مهاجر سويسري و ألماني و وزعت عليهم قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الكلية إلى 230 هكتارا ، ليأتي بعدهم الفرنسيون والإسبان[2].

كما عمل الجنرال كلوزيل على وضع أسس لتجنيد أبناء الشعب الجزائري وتوزيع الأراضي على المستوطنين وذلك بنزعها غصبا من مالكيها الأصليين وبالقوة أو مساعدتهم لشراء ارض من الجزائريين وكان من أبرز طموحاته إنشاء مستعمرة فرنسية تشتهر بإنتاج قصب السكر والبن والقطن، وكان يفضل توزيع هذه الأراضي على الجنود الفرنسيين بعد إنهاء خدمتهم العسكرية بإعطائهم قطع أرض كبيرة وتوفير الأدوات والمؤن اللازمة لهم لمباشرة أعمالهم[3].

ونشط كلوزيل في تطبيق سياسة الاستيطان الحر و الرسمي، فعمل على جعل سهل متيجة وهو من أخصب الأراضي في الجزائر موطن حقيقي للمهاجرين الأوربيين الوافدين من فرنسا وأوروبا، وحضرت أفواج عديدة منهم من اسبانيا وإيطاليا وباريس ومارسيليا ، واغلبهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق و السجناء سيطروا على الأراضي والمباني والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي تعسفي بعد أن طردوا منها سكانها وأرغموهم على الهجرة[4].

---

[1]–سلوان رشيد رمضان، **الاستيطان الاوربي بالجزائر (1836–1871م)**، مجلة جامعة تكويت للعلوم ، ع4، قسم التاريخ كلية التربية، جامعة تكويت، د.ب.ن 2013، ص06

[2]–عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الى 1962م**، الجزائر خاصة ،ج2،ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص243

[3]–عبد القادر سلاماني، **الاستراتيجية الفرنسية لاجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832–1847م**، ط1، دار قرطبة، الجزائر،2013، ص263

[4]–يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجعالسابق، ص08

وبفضل الاستيطان الرسمي والصفقات الخاصة اتسعت رقعة الملكية الاستيطانية بشكل سريع نوعا ما ومتزايد الى غاية 1938م هذه الملكية التي أكد مسؤول سابقون أن السكان الأصليون ليس لهم حق فيها وأن الأتراك كانت تحت تصرفهم الأراضي التي تحتلها القبائل[1].

كما نجد انه بمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر العاصمة حتى صادر مساحات هائلة من أراضي الجزائريين على غرار أملاك النظام المنهار"" البايلك"" وأراضي أخرى مسمات أملاك الأوقاف وغالبا ما تكون من الأملاك الخاصة ،وادعى هذا الاحتلال لنفسه حقوقا ليست له على ارض الجزائر وهذا للعمل على جذب المستوطنين الأوربيين وإغرائهم بمجموعة من القوانين ليتمكن من مصادرة الأراضي ، فذلك مستحيل من دونهم أو صعب ، لهذا تورطت الإدارة الاستعمارية فيما يسمى ب" لعبة التشريع" و تطويع و تطبيق القوانين بما يناسبهم كسلاح للنهب، في حين كان يفترض بها حماية الحقوق[2]، ولم يكن كلوزيل يهتم بالوسيلة لتحقيق غرضه فالمهم بالنسبة له أن تستقل ملكية الأراضي إلى الأوربيين تحت مختلف التسميات وبكل الوسائل حيث بدأت الإدارة الاستعمارية تتدخل في ميدان الاستيطان[3].

وكما نعلم أن الطبيعة العقارية للأراضي المسلمة والمتمثلة في الحبوس وأراضي العرش وحتى الملكية تتعارض مع التحويل ، فكيف يتم إعطائهم هاته الأراضي للمهاجرين الأوربيين ولا يتم ذلك إلا بالقوة أو بصدور قوانين جديدة مخالفة لما هي موجودة في الأصل في الجزائر وسرعان ما تم البدء في ذلك حيث اجتهد المشرع الفرنسي الاستعماري في الجزائر لإيجاد قانون بديل عن القانون الإسلامي لا يتماشى مع تعاليمه ، حيث تم إصدار هاته التشريعات بشكل معاصر، فعملوا على إدخال القانون الفرنسي إلى العقار الجزائري، محاولين تنظيمه وفق إجراءات ومراسيم تشريعية، لأن هذا الأخير لم يجد قانونا خاصا

---

[1]– حورية طعبة، **مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر منذ بداية الاحتلال الى قيام الجمهورية الفرنسية الثانية 1830–1848م**، حوليات جامعة الجزائر، ع34، ج3،الجزائر، سبتمبر 2019، ص510

[2]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 151.152

[3]– صالح عباد، **الجزائريين فرنسا والمستوطنين (1830–1930)**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص12

وواضحا لنقل الملكية وفق القانون الفرنسي و بعدما أصبحت الجزائر مقاطعة فرنسية في نظرهم ، بدأ إصدار التشريعات الأولى المنظمة للعقار في الجزائر تسهل هده التشريعات سلب الأراضي الجزائرية من أصحابها ومنحها للأوربيين وفق قوانين تخدم مصالح الفرنسيين[1].

وكانت هاته التشريعات العقارية الوسيلة الأذكى والأنجح حيث لم تترك أرضا ولا وقفا ولا غابة ولا غيرها من الخيرات إلا وطبقت عليها هذه التشريعات،نجد أن الإدارة الفرنسية ارتكزت في إصدارها وتنفيذها على عدة قوانين وقرارات ومراسيم ومناشير وأمريات نذكر منها الآتي:

- **قرار كلوزيلCLAUZEL : 08 سبتمبر 1830م:**

يقضي هذا القرار بحجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك وأملاك البايلك، مهما كان نوعها ووضعها ضمن أملاك الدولة ويشمل ذلك أوقاف مكة والمدينة والمساجد والأندلس وسلب الخيرات وغيرها[2].

- **مرسوم دي بومون De Borrmomt[3]، 08 سبتمبر 1830:**

أصدر دي بورمون مرسوم يقضي بمصادرة كل الأوقاف الإسلامية بغية الاستيلاء عليها، وهذا المرسوم مكمل لقرار كلوزيل السابق[4].

- **قرار كلوزيل 07 ديسمبر 1830:**ويقضي كذلك بمصادرة أملاك الوقف و البايلك[5].

---

[1]– محفوظ قداش، جيلالي صاري، **الجزائر صمود و مقاومات (1830–1962م)** ، تر، أوذاينية خليل، دط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012، ص154

[2]– بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989م)** ، ط1، دار المعرفة، باب الوادي الجزائر، 2006، ص138

[3]– دي بورمون ، ولد في سنة 1773م، قاد حملة الإحتلال الجزائر عام 1830م و أمضى مع الداي وثيقة الإستسلام، أنظر بن صحراوي كمال ، المرجع السابق، ص99

[4]– أبو القاسم سعدالله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830م–1954م** ، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص47

[5]– نصر الدين بن داود، **مصادرة أراضي الجزائريين و سياسة بيجو الاستيطانية** ، أعمال الملتقى الوطني الاول العقار في الجزائلا إبان الاحتلال الفرنسي (1830–1962م)، منشورات وزوارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص52

- **مرسوم 10 جوان 1831 :**

و الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد.[1]

- **مرسوم جويلية 1832:**

الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة[2].

- **مرسوم 22 جويلية 1834م:**

ينص على الاحتفاظ بالجزائر وذلك على توصيات اللجنة الافريقية التي لخصت في تقريرها المستنكر لأعمال الجيش الفرنسي إلى قول "" لقد جمعنا إلى جانب الأملاك العامة الممتلكات و المؤسسات الدينية ، فحجزنا ممتلكات طبقة من السكان و وعدناهم بالاحترام وبدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاغتصاب فاستولينا على الممتلكات الخاصة دون تعويضها "". وتم تأييد هذا المرسوم بمرسوم آخر.

- **قرار أكتوبر 1838م:**

جاء هذا لتأييد سابقيه حيث أطلق يد السلطة الاحتلالية للتصرف في الاوقاف[3]. ولم تختلف سياسة الجنرال بيجو Bugeaud[4] ،عن سابقة كلوزيل حيث شهد عهده أيضا الكثير من التشريعات التي خدمت الاستيطان الذي أصبح ظاهرة عرفت نموا و استفحالا كبيرين في عهده. اذ تسنت الإدارة الاحتلالية تشريعات خاصة تسهل من خلالها للكولون عملية الاستفادة من سكن عائلي زائد قطعة أرض زراعية ومن ذلك أصدر الجنرال بيجو 18 افريل عام 1841م ، نص تضمن 15 مادة فيها شرح مفصل عن شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر بالإضافة إلى كيفية إنشاء مراكز جديدة للاستيطان ، أهم هاته المراكز الاستيطانية الفرنسية التي بنيت خلال الفترة الممتدة من 1840م- 1847م موضحة كالتالي:

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص158

[2]- نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص52

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص159

[4]- توماس روبير بيجو: ولد سنة 1784، كان حاكم عام للجزائريين (1840-1847م) ثم مريشال فرنسا، توفي في 10 جوان 1849م، انظر كمال بن صحراوي ، المرجع السابق ، ص62

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840م	دالي براهيم ، القبة		
1842م	مليانة، البليدة، العاشور ، شرشال	تلمسان	القالة
1841م	الابيار، بئر مراد رايس ، بر خادم الدويرة ، حسين داي، المدية	مستغانم معسكر	سكيكدة
1842م	مليانة، البليدة، العاشور، شرشال قدوس، القليعة، أولاد فايت	تلمسان	القالة جيجل
1843م	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت، سحاولة، بوغار، الاصنام، تنس، ثنية الحد، باب حسان	تيارت سيدي بلعباس	
1844م	دواودة، خميس الخشنة، فوكة، معالمة، سانت سان ، فرد نياته ، اميلي ، سيدي فرج، سطاوالي، زرالدة، دلس	السانية مسرغين	دراميمونت الحروشي فالي سان انطوان
1845م	البليدة ، الصومعة ، اومال	أرزيو، سيدي الشحمي ، سان دوني دو سيق	
1846م	الشفة ، موزاية	مزغران، المرسى الكبير، سان أندري ، سانت كلو، سان لويس ،سان لو بارب ، دوتليلات، سانت ليوني ، شيديا نمور	عين الصفية
1847م		أركول ، فارمي	بيجو ، كوندي ، سطيف ، سان شارل

1

[1]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 50

كما استمرت هاته القوانين والقرارات في الصدور في عهد الجنرال بيجو ونذكر منها:

- **قرار 01 سبتمبر 1840م:**

سبق هذا القرار تصريح لبيجو في 14 ماي 1840م يقول فيه : "أينما تتوفر المياه الصالحة والأراضي الخصبة يجب تركيز الكولون وتوزيع الأرض عليهم وجعلهم مالكين دون محاولة التعرف على أصحابها "[1]

ولقد تضمن هذا القرار ما يلي:

– إقرار وإمضاء كل أنواع المصادرات التي حصلت قبل هذا التاريخ أن تمس المصادرة أملاك كل من يقوم بأعمال عدائية ضد فرنسا أو القبائل الخاضعة لهال أو يقدم مساعدات أو تخابر مع العدو، ولبيجو تصريح اخر في 18 أبريل 1841م جاء فيه "إن الملكيات الخاصة ونقابة الفرنسيين التي تم الاعتراف بها على أنها ضرورية للاحتلال سوف تنوع ملكياتها بصفة عامة من أجل المصلحة العامة " هذا التصريح لم يأت إلا لتأكيد وضعية قائمة بما أن المصادرات الفعلية كانت قبل هذا التاريخ وخلال السنوات الأولى لاحتلال الجزائر العاصمة، وهكذا فإنه منذ 1837م، و المستوطنون الأوائل يزرعون مساحات قدرها 7000 هكتار كتنازلات كبرى لإنتاج الأعلاف[2]. ولم يكتفي بيجو بذلك بل تم توزيع المناشير في جميع تراب فرنسا تتوسل فيه إلى الأوربيين وتحفزهم إلى الهجرة للاستيطان في الجزائر، وسرعان ما تم تقبل هذه الدعاية فسارعت السلطات الفرنسية بإنشاء 17 مركزا استيطانيا سنة 1842م و 14 مركزا سنة 1843م وفي عام 1844م أنشأ 17 مركزا جديدا[3].

وقد جاء في ذكر "توماس روبير بيجو" لخيرات الجزائر في محاولة منه لإقناع الأوربيين ما يلي:

أنه يوجد بالجزائر موارد صناعية تضمن وسائل الراحة وأنه من أجل المزيد من المستوطنين يجب زيادة رأس المال، كما اهتم هذا الأخير بقطاع الفلاحة بشكل كبير لهذا

---

[1]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص132

[2]– جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830–1962م)**، ط1، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010، ص ص18–19

[3]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 46–47

أسندت فلاحة الأرض لكثير من العسكريين في مشروع قائم على فلاحة الأرض ومحاربة الأهالي ، شمل هذا المشروع المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى من سنة 1841 إلى 1843م:** ويتم خلالها القضاء على المقاومة الوطنية الجزائرية و الشروع في توزيع الأراضي على المعمرين مجانا.

- **المرحلة الثانية من سنة 1846 إلى 1847م:** وتقوم على بناء المدن والقرى الفلاحية على أراضي الجزائريين[1].

وقد قام ألكسي دو طوكفيل Alexis de tocquevill[2]. بمشروع طلب إعتماد مبلغ 03 ملايين فرنك للمعسكرات الفلاحية بالجزائر[3]. بالتأكيد على الساسة الاستيطانية القائمة على الاستيلاء على الأراضي الفلاحية وتقديمها للمستوطنين فيقول في ذلك "... إن التنصيب السهل للسكان الأوربيين على أرض إفريقيا سيكون أنجح وسيلة لتثبيت هيمنتهما وضمانها..."[4].

1-2- السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية (1848م-1852م)

اندلاع ثورة فيفري 1848م بفرنسا غير مجرى الأحداث حيث أنهت الثورة حكم لويس فيليب Louis Philippe وبدلت نظام الحكم من المليكة إلى الجمهورية ومع بداية الجمهورية الثانية، توجهت الإدارة الفرنسية إلى استغلال الاستيطان كوسيلة لصالح النظام الجمهورية، وذلك بإبعاد ونفي العمال الثائرين في فرنسا حيث بلغ عددهم في ماي 1848م حوالي 100 ألف مما جعلهم يشكلون مصدر قلق كبير للإمبراطورية الحاكمة آنذاك فتم

---

[1]- احميد عميراوي واخرون، **اثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)**، ط5، وزراة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراساتوالبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص42

[2]- ألكسي دو طوكفيل، مؤرخ وعالم إجتماعي و منظر سياسي ولد سنة 1805 إشتهر بالكتابة عن الديمقراطية في أمريكا و النظام القديم بدأ كتابته عن الجزائر سنة 1837م، أنظر ألكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر فلسفة الاحتلال والاستيطان** ، تر: ابراهيم صحراوي ، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 7-9

[3]- نُشر التقرير الذي أنجزه دو طوكفيل عن مشروع قانون يتطلب إعتماد مبلغ 03 ملايين فرنك للمعسكرات الفلاحية في الجزائر، جريدة الممرلن الجزائرية ، انظر الكسي طوكفيل، المصدر السابق، ص188

[4]- نفسه، ص189

إرسال عدد كبير من هؤلاء إلى الجزائر ما بين 1848م – 1850م ، ثم إنشاء 42 قرية خاصة بالمستوطنين طبقا للقوانين الخاصة بعملية الاستيطان لكن نقص الخبرة الفلاحية ، وكذا الروح الانتقامية التي حملوها معهم من باريس كانت سببا في فشل تجربة القرى الاستيطانية الزراعية، إذ اخذ المستوطنين يفرون إلى فرنسا ومختلف المدن الحضرية في الجزائر، و أمام هذا الفشل أرسلت الجمعية الوطنية الفرنسية لجنة خاصة للبحث في وضعية المستوطنات والتي قررت في النهاية الاستمرار في إنجازها حيث وصلت سنة 1851م إلى 136 مستوطنة.[1]

لكن المستوطنين الأوائل في هذه الفترة لم يرضيهم الاستيطان بشكليه سواء الرسمي أو الحر لأن هذه السياسة قد حرمتهم من امتيازات كانت توفرها الدولة الفرنسية لهم ولأنهم يشكلون قوة اقتصادية و طاقة بشرية في خدمة الاستيطان فإن مطالبهم سرعان ما تجد صداها لدى الإدارة الفرنسية إذ بمرور الوقت كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تستجيب لرغباتهم حيث لم تذهب في إجراءاتها إلى الحد الذي يؤثر في مصلحتهم لأنها سبيل نجاح سياستها الاستيطانية، ولأنها كانت كذلك ترى أن الجزائر تجربة ناجحة تستطيع نقلها إلى مناطق أخرى تخطط لسيطرة عليها خاصة في المغرب العربي وإفريقيا.[2]

ومن ضمن التشريعات التي أصدرها بيجو أيضا منشور 10 أبريل 1847م والذي يسمح باقتطاع نسبة 01.5%من أراضي الأهالي و توزيعها على المعمرين الجدد و البيان العام الصادر عن الإدارة الاستعمارية المركزية في باريس بتاريخ 23 سبتمبر 1848م القاضي بدعوة كل المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة الراغبين أن يكونوا ضمن قائمة 12000 مهاجر إلى الجزائر[3]. وفي جانفي أكد بيجو في خطابه أمام النواب على

---

[1]– مغنية الازرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، تر: سمير كرم،ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص ص 127-124

[2]– صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، د ب ن ، 1993، ص.ص 143-144

[3]– بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19**، ط2، دار المنشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007، ص 233.

ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر يسيطر فيها المستوطنون الفرنسيون على جميع المجالات (إداريا، اقتصاديا،...إلخ)، أن الاحتلال سوف يكون عقيما من دون الاستيطان[1].

إن قرار الاحتلال الكلي للجزائر في ديسمبر 1840 واعتبارها قطعة فرنسية أو جزء لا يتجزأ من فرنسا هو الذي دفع فرنسا إلى تنمية الاستيطان بصفة منتظمة و مستمرة، عن طريق إقامة قرى للفلاحيين الفرنسيين على أرض عمومية كما شرحه الجنرال بيجو فإنه لا يمكن احتلال الجزائر إلا بالسيف و المحراث و الحفاظ على الغزو حيث وجدت سياسة فرنسا في الجزائر من جديد المبدأ الذي قامت عليه من 1840م إلى 1860م و المتمثل في إدماج الجزائر عن طريق الاستيطان ثم الإعلان بأن الجزائر جزء من التراب الوطني الفرنسي بدستور 1848م و الذي كرسه بصفة دائمة و على مدة 70 سنة[2]. كما صدر ب 19 سبتمبر 1848م قانون اعتماد 50 مليون فرنك لتغطية تكاليف الاستيطان مصرين على التوظيف بمناطق الفلاحة أو بما يسمى الاستيطان الريفي خلال سنوات (1848م-1851م) و الخاصة بإنشاء مستوطنات فلاحية بالجزائر و مختلف الخدمات التي تخلق الرفاهية للمستوطنين، فقد تم تأسيس 42 مركزا استيطانيا موزعة كالتالي:

128 مركزا استيطانيا، بعمالة الجزائر، 21 مركزا استيطانيا بعمالة قسنطينة، مهيأة لاستقبال ما بين عشرة آلاف وخمسة عشرة آلف أسرة فيما عرف ب العمال الباريسيين بالجزائر، في إشارة ضمنية إلى أولئك العمال الذين تجمهروا بباريس خلال ثورة فيفري 1848م مع قيام الإدارة بتقديم بعض المساعدات، كتوزيع البذور والآلات الفلاحية وبعض أعمال الري[3]. إن تهجير هؤلاء العمال الباريسيين بالجزائر راجع لسبب واحد وهو التخلص منهم و ذلك هربا من إضراباتهم و مظاهراتهم بباريس محتجين على ظروف اليأس التي يعيشونها بسبب

---

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 10

[2]- أحمد شقرون، **دور الاحتلال الاستيطاني في فرنسا، في الجزائر وفي تنظيم المستعمرة**، مجلة المصادر، ع 17، الجزائر، 2008، ص ص 103-107

[3]- اندري نوتشي، اندري بوليان ، **الجزائريين بين الماضي والحاضر**، تر : رابح اسمطبولي ومنصف عاشور/، د ط ، ديوان المطبوعان الجامعية / الجزائر، 1980، ص 333

البطالة، لكن افتقار هؤلاء المستوطنين وعدم حسن امتهانهم للنشاط الفلاحي عجل بعودة 7000 منهم إلى فرنسا[1].

وإصدار قانون 20 جويلية 1850م الذي ينص على ضرورة انتقاء المستوطنين المزارعين[2]. ولقد تمادى تشجيع المستعمر الفرنسي في جعل أهدافه الاستيطانية تتوسع إلى حد فتح المجال لتسويق منتجات الكولون الفلاحية نحو فرنسا والعالم من خلال إصدار قانون 4 فيفري 1851م[3]. كم تم إنشاء بنك الجزائر كبورصة لتجارة خلال سنتي 1851م و1852م. تطبيقا لفكرة الاستيطانية الرأس مالي بهدف إنجاح الاستيطان الريفي و توفير الأراضي لمن يمتلكون رؤوس الاموال فبإقامة تحليل تاريخي توازني بين مظاهر الاستيطان الإقتصادي (بشريا، زراعيا، ماديا) نجد أن فرنسا قد طبقت سياستين هما سياسة الاستيطان والاستعمار ب تشجيع المبادرات الفردية عبر انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والقيم، وبحكم أن الجزائر تملك موقع اقتصادي أولا قبل كل شيء يجب أن تكون في نظر الساسة الفرنسيين امتدادا طبيعيا للأراضي الفرنسية، جزء لا يتجزأ من سيادتهم[4].

ومنه بعد امتلاك هؤلاء الرأسماليين و أصحاب الشركات للأراضي الفلاحية الشاسعة التي تم اغتصابها وعلى سبيل المثال عن ذلك قبيلة العرابة فهي من أكبر القبائل المتضررة بالقطاع الوهراني إذ فقدوا ثلاث أرباع 3/4 من أراضيهم الفلاحية أي حوالي 7200 هكتار ولم يتبقى لهم سوى 2500 هكتارا[5]. ولنا مثال آخر عن القبائل التي عانت من إجراء هاته السياسة التعسفية ممثلة في قبيلة البرجية والمعروف عنها بولائها لفرنسا، ثم مصادرة 14122 هكتار من أراضيهم الفلاحية من أصل 19582 هكتار بحيث لم يتبقى لها سوى 5400 هكتار[6].

---

[1]– علي عبود، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض1830–1899م القطاع الوهراني نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في تخصص التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران، 2014/2013، ص 37

[2]–محمد دادة، **السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر**، رسالة دكتورة في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، جامعة وهران، 2003/2002، ص150

[3]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص327

[4]– احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص76

[5]– محمد دادة، المرجع السابق، ص 152

[6]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص328

1-3- السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطور الثالث نابليون الثالث (1852-1870م)

شهدت بداية سنة 1852م حركة استيطانية نشطة خاصة في عهد العسكريين وذلك بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية التي خلفها الإمبراطورية بزعامة نابليون الثالث Napoleon[1]. ومن ابرز هؤلاء العسكريين جاك راندون[2]، الذي شيد حوالي 556 قرية إستيطانيةمابين سنتي (1853م-1858م) فقد تميز أسلوبه بتثبيت أراضي القبائل ومصادرتها وتوزيعها على المستوطنين كما غيرت الإمبراطورية سياستها إلى سياسة مشابهة للسياسة البريطانية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بتقديم ملكية الأراضي للمهاجرين الأوربيين إلى الجزائر دون أن تشترط زراعتها وتقديم المساعدة للمزارعين الكولون، كما تميزت سياسة نابليون الثالث بالاستيلاء على أراضي الجزائريين و نزع منهم الملكية الفردية من جهة ومن جهة اخرى بدأ عدد المهاجرين الأوربيين في الزيادة[3]. ففي عام 1854م بلغ عددهم 520 أوربي بزيادة بلغت نسبتها 14.07% كما أنشأت مؤسسات زراعية الأوربية الى جانب حصول العديد من الشركات الاحتكارية على امتياز الاستعمار في الجزائر مثل شركة جنيف التي أنشأت مقرها بسطيف سنة 1852م التي حصلت على 25 آلف هكتار من الأراضي الإضافة إلى توظيف 500 عائلة سويسرية بالجزائر[4].

مست عمليات إنشاء هاته الشركات واقتطاع ونقل الملكيات من الجزائريين إلى الأوربيين جميع أرجاء التراب الجزائري بدرجات متفاوتة كالأتي:

---

[1]- نابليون الثالث ولد سنة 1808 بباريس كان رئيسا لفرنسا من 1848-1852 ثم امبراطور فرنسا (1852م-1870م) أراد ان يجعل الجزائر مملكة عربية ولقد توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده 03 مرات. انظر عدة بن داهة، المرجع السابق، ص504

[2]- جاك لويس راندون ، ولد في 27 مارس 1795م عينه نابليون الثالث حاكما عاما على الجزائر 1857م ، ارتقى الى رتبة ماريشال 1856م. انظر عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 495

[3]- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص19

[4]- عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج1، ط1، شركة الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص9

ففي الوسط الجزائري وعلى سبيل المثال لا الحصر تم اقتطاع حوالي 4900 هكتار من أصل 8900 هكتار[1]. وإقليم الشرق الجزائري بناحية قالمة فقدت ثلاث قبائل من 40% إلى 50% من مجموع أراضيها أما بالغرب الجزائري فهناك قبيلة تيرني والتي كانت تمتلك حوالي 15890 هكتار وندرومة بتلمسان حوالي 2156 هكتار[2].

وهذا بالنسبة لاقتطاع الأراضي أما فيما يخص الشركات التي عملت على توسيع الاستيطان ولعلى أبرزها الشركة الجزائرية La Soute Algerenre والتي استفادت من 10000 هكتار من الأراضي مقابل التزامها بدفع 100 مليون فرنك للحكومة الفرنسية عن كل سنة من مدة 06 سنوات وذلك بموجب اتفاق 1865م بالإضافة إلى شركة جينفوار La Societe Genevoir والتي تعود ملكيتها إلى رأسماليين سويسريين ، تحصلت على ما يعادل 2000 هكتار من الأراضي بسطيف مقابل بناء 10 قرى استيطانية سعة كل واحدة منها 50 عائلة وذلك بموجب القرار الصادر ب26 أفريل 1853م[3].

وفي محاولة لاسترضاء الجزائريين بعد نهب أراضيهم من جهة ومحاولة إدماجهم مع الأوروبيين في الجزائر من جهة أخرى، قام نابليون الثالث أثناء زيارته للجزائر في عام 1860م بتوجيه رسالة للمريشال بيليسي Aimabel jean Jacques pelissier[4]. اعتبر فيها الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا يتساوى فيها الجميع[5]. حيث ظهر مصطلح المملكة العربية في القرن 19 ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القادر ملكا عليها، لكن هاته الفكرة لقت معارضة شديدة من قبل الجزائريين الذين شنوا حملة كبيرة ضد سياسة إمبراطور الجديد واخذوا يتساءلون فيها بينهم هل يودون أن يكونوا فرنسيين أم عربا، وذكروا أن الجزائريين ليسوا أهلا لهذه الإصلاحات الجديدة التي تحاول الحكومة الفرنسية أن تطبقها لصالحهم[6].

---

[1]– عدة بن داهة، المرجع السابق ، ص 115

[2]– على عبود، المرجع السابق، ص ص 88–100

[3]– نفسه، ص ص 100–102

[4]– بيلسي: شارك في حملة الجزائر 1830 ، اباد قبيلة كاملة في الظهرة، عين حاكما عاما على الجزائر 1860م من طرف نابليون الثالث، شهد عهدة الصراع بين العسكريين والمدنيين ، انظر عدة بن داهة، المرجع السابق، ص491

[5]– علي عبود، المرجع السابق، ص102

[6]– يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص23

كما تم إصدار عدة قوانين في عهد نابليون الثالث لعل أبرزها:

قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863م، كانت المرامي من سن هذا القانون غايتين أساسيتين هما :

الغاية الأولى: تمثلت في تكوين الملكية الفردية وتشكيل الدوار على قاعدة بقايا القبائل المفككة، اذ يؤدي هذا الهدف إلى تسهيل عملية انتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين وخلق شروط ملائمة لتوسيع المستوطنات الأوربية[1].

الغاية الثانية: تمثلت في خلق شروط الملكية الفردية و فصل الفرد عن القبيلة، استلزم ذلك إعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط الجماعة في إطار الدوار، واستهدفت عمليات هذا القانون تفتيش القبائل لإزالة الحواجز أمام عمليات بيع وشراء الأراضي[2].

بالإضافة إلى القانون السابق قانون آخر هو قانون الجنسية والأحوال الشخصية والذي صدر ب14 جويلية عام 1865م ، حيث تم سنة 1864م تعين ماكمهون Mac Mahon[3]. خلفا لبيلسي وقام نابليون الثالث بتوجيه رسالة إلى لماكمهون لخص فيها سياسته الجديدة يوم 20 جوان 1865م[4]. ولقد اعتبر قانون الجنسية والأحوال الشخصية الجزائريين رعايا فرنسيين يتمتعون بنفس الامتيازات مع الفرنسيين غير أن هذا القانون يشترط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[5].

---

[1]– عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر** ، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960م، تر : جوزيف عبدالله، د ط ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص78. أنظر الملحق: 03.

[2]– نفسه، ص – ص 78–79

[3]– ماكمهون: عسكري و سياسي فرنسي ولد بتاريخ 13 جوان 1808م توفي في اكتوبر 1893م قاد الجيش الفرنسي و تولى أعلى الرتب العسكرية وأصبح رئيسا لفرنسا في الجمهورية الفرنسية الثانية. انظر بت صحراوي كمال، المرجع السابق،ص42

[4]– يحيى بوعزيز ، المرجع السابق، ص ص 20–21

[5]– صلاح العقاد، **الجزائر المعاصرة**، ط1، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العليا، الجزائر، د ت ن، ص10

ويتجلى لنا واضحا أن سياسة نابليون في الجزائر كانت مترنحة بين خدمة المعمرين المعلنة و الظاهرة وبين الادعاء بخدمة الجزائريين والتي هي في الحقيقة دمج للجزائريين وتذويبهم في المجتمع الفرنسي والقضاء على الشخصية العربية الإسلامية. كشفت هذه السياسة من خلال الحجز والمصادرة التي مارسها لسلب ونهب الممتلكات والأراضي الجزائريين وإهدائها للوافد الأوربي الدخيل.

2- مرحلة الحكم المدني:

بعد سقوط إمبراطورية نابليون الثالثة بلغت السياسة الاستيطانية الفرنسية ذروتها من خلال الجمهورية الفرنسية الثالثة، حيث قامت هذه الجمهورية بخدمات عظيمة للمعمرين ، أنشأت للهم الموانئ و عبدت لهم الطرقات والسكك الحديدية وغيرها من الخدمات، وتمكن المستوطنون من الحصول على كافة الحقوق بعد استيلائهم على الوظائف العمومية، واحتكارهم للتجارة و رؤوس الأموال والأمن العمومي وبهذا أصبحت الجزائر بيد المستوطنين الأوربيين وارتقوا من خلالها إلى مكانة ممتازة في الجزائر كل هذا لان فرنسا وضعت بين أيديهم السلطة والثروة والسلاح، هكذا أصبح المستوطنون الأوربيون في الجزائر يملكون كل وسائل الرقي والتحضر، ما العنصر الوطني الجزائري فقد ضاعفت فرنسا من مآسيه و آلامه وزادته جهلا وتخلفا بعزله عن كل الحياة العصرية[1].

ولتوسيع الحكم المدني تحت سيطرة المستوطنين الأوربيين في المناطق التي كانت خاصة للمكاتب العربية[2]، وإنشاء منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم عمالات الجزائر الثلاث بالرجوع إلى الوزارات المعنية بباريس حيث صدر سنة 1870م مجموعة من المراسيم بينت سياسة الجمهورية الثالثة بالجزائر أبرزها قانون كريميو الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بقصد تقوية نفوذ المستوطنين وإذلال الجزائريين وكانت خطوة بادرت بها الجمهورية الثالثة هو توجيه نداء إلى سكان الزاسوريين ومنحهم ألف هكتار من الأراضي الجزائريين[3].

---

[1]- عز الدين معزة. فرحات عباس والحبيب بورقية، **دراسة تاريخية و فكرية مقارنة** أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009م،

[2]- المكاتب العربية، اصدر قرار إنشاءها يوم 01 فيفري 1844م لتكون واسطة بين الفرنسيين و زعماء الاهالي على ان يرأسها الضباط الفرنسيون و يساعدهم زعماء الأهالي و المترجمون الذين يحسنون الفرنسية، انظر يحيى يوعزيز، المرجع السابق، ص11

[3]-شارل روبير اجيرون، **تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930م**، تر : محمد الطاهر الحمودي، مجلة المصادر، مجلة المصادر، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، د ب ن، 1999، ص 233

وكانت الجزائر بالنسبة لهم هي الموقع المناسب لتوطينهم و لتشجيع عملية التوطين ، تراجعت فرنسا عن تأجير مئة آلف هكتار و أعطتها للمستوطنين الأوربيين بموجب قرار 16 أكتوبر 1871م ، نص هذا المرسوم في البندين الثالث و الرابع على منح أراضي جديدة للمستوطنين الأوربيين مما جعلهم يسيطرون على أكبر مساحة ممكنة من ملكية الأراضي[1].

وكانت التجربة الأولى للحكم المدني بالجزائر متمثلة في وزارة الجزائر المستعمرة التي أنشأت يوم 24 جوان 1852م[2].

وتمثلت مهام هذه الوزارة في العمل على توحيد المصالح الحكومية والهيئات المتواجدة في بالجزائر وربطها مباشرة بمصالح السلطة المركزية بباريس في حين كانت المهمة الثانية لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الداخلية وإدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية ومن مجموع هذه المصالح تشكيل المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية لوزارة الجزائر، المصلحة الوحيدة التي انتقلت إلى وزارة أخرى هي مصلحة الجمارك التي أصبحت تابعة لوزارة المالية[3] ، وكان الجنرال "جيروم" الوزير الذي أسندت إليه وزارة الجزائر والمستعمرات، يحمل كرها شديدا للحكم العسكري وأصر على تطبيق القوانين الفرنسية بحذافيرها حيث عمل على تطبيق سياسة الإدماج وتفكيك المجتمع الجزائري وإضعافه[4] .

حيث أجبر الجزائريون على التقاضي أمام القضاء الفرنسي في إطار الإدماج ويظهر ذلك واضحا من خلال محاولته إلحاق شؤون الجزائريين بالوزارات الفرنسية من أجل اضطهادهم, ومنه فإن العسكريون شكلوا خطرا على الجزائريين في حين أن أنصار الحكم المدني أخطر عليهم بمشروعهم طويل المدى الذي يهدف إلى تحقيق الإدماج الكلي والقضاء

---

[1]– محمد صالح، **الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919–1939م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الاردنية، الاردن، 1992، ص18

[2]– يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص ص 504–503

[3]– عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م** ، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 127

[4]–يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص18

على الشعب الجزائري[1]. من خلال موقف المستوطنين الرافض لكل محاولة لتعليم الأطفال الجزائريين بالإضافة إلى لتعليم التقليدي التي تمت وراثته من طرف المؤسسات التعليم العهد التركي وكان الغرض من إنشاء فرنسا لبعض المؤسسات التعليمية هو تكوين وسطاء بين فرنسا والمستوطنين من جهة والشعب الجزائري من جهة أخرى، ففي عام 1870 كان هناك 36 مدرسة ابتدائية عربية فرنسية تضم 1300 تلميذ جزائري و معهدان عربيان فرنسيان وثلاث مدارس دينية إسلامية، إلا أن الأوربيون الجمهوريون الذين كان لهم تأثير في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة تمكنوا من غلق المدارس و المعاهد العربية وعملوا على إضعاف المدارس الدينية وحتى إغلاقها[2].

وفيما يخص ملكية الأراضي فقد ساهم قانون وارني1873 اقتصاديا في تثبيت السيطرة الملكية الأوربية الاستيطانية ورفع مستوى القدرات الاقتصادية للاستيطان بالسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والتي بلغ مجموعها ما يزيد على 1.9 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار للمستوطنين، حيث ساهم هذا الوضع في ارتفاع عدد المستوطنين من 246 ألف سنة 1871 إلى 356 ألف سنة 1881 منهم 195 ألف فرنسي أي حوالي 56% من مجموع المستوطنين و واصل الارتفاع حتى وصل إلى 364 ألف مستوطن[3].

كما أنه بموجب قانون وارني تم تحديد الملكية الفردية ضمن أراضي القبيلة بعدما كانت طبيعية ملكيتها جماعية والتي لطالما حافظت على تمساكها قبل وجود الاحتلال بالإضافة إلى ذلك عمد إلى إخضاع جميع الأراضي الجزائرية للتشريع الفرنسي بعدما كانت تخضع للتشريع الإسلامي وذلك عن طريق القضاء على القواعد الملكية المستمدة من الشرع

---

[1]– مصطفى عبيد ، **الفكر الاستعماري، السانسيموني في مصر و الجزائر 1833–1870م**، ط1، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 182

[2]– يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص43

[3]– حياة قنون، **الاستيطان الفرنسي ومصادرة الاراضي الجزائريين خلال القرن 19** ، م ح م ، العدد 3–4–6 ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر، 10 سبتمبر 2012/2013، ص 153

الإسلامي، وكل أشكال التعاون والتضامن القائم بين أفراد القبائل كما سهل عملية إبرام الصفقات التجارية الجزائريين والأوربيين[1].

فالهدف من هذا القانون هو القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة ذات الملكية الجماعية لأراضيها و تعريضها لعملية التقسيم لخلق الملكية الفردية[2]. فقد وضع قانون وراني التقنين اللازم لحصول المستوطنين الأوربيين على الأراضي الجزائرية، بعدما تم فرض الملكية الفردية داخل أراضي القبيلة، الأمر الذي سهل عملية بيع الأراضي بعدما كان الطريق مسدود في ظل نظام الملكية الجماعية، كما أن الآثار التي خلفها هذا القانون وخيمة على القبائل الجزائرية من خلال عمليات التفتيت والتحديد والتجميع للقضاء على وحدتهم وإضعاف أوامر التضامن والإخوة الموجودة بينهم ، ومن ثم تمكن الإدارة الاستعمارية في التحكم في الأوضاع وإخضاعهم إليها ، فنجحت في تقليص مساحة الأراضي التي كانت تحت سلطة القبائل، عن طريق عملية المصادرة والأضرار بإنتاجها الفلاحي. "" المحاصيل الزراعية، الثروة الحيوانية "" وفي مقابل ذلك كانت مساحات القطاع الفلاحي للمعمرين تزداد اتساعا ، والتي عرفت مستويات قياسية في الارتفاع، يبرز لنا ذلك من خلال معطيات الجدول التالي[3]:

السنة	المساحة بالهكتار
1850	115000
1880	1245000
1900	1912000
1909	2319447
1920	2581000
1930	2346667
1940	3045000
1950	2726700
1954	3028000

[1]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 363

[2]– حياة قنون، المرجع السابق، ص153

[3]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 158.164. أنظر الملحق: 02.

ومنه نستخلص إن السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر اعتمدت على مقاربة الغزو وسلب أراضي الجزائريين من جهة ودعم الاستيطان الأوربي في الجزائر بكل الوسائل من جهة أخرى سواء ذلك في عهد حكم العسكريين أو حكم المدنيين ، فقد لعب في البداية القادة العسكريين دورا مهما خاصة كلوزيل وبيجو دورا محوريا في التثبيت لقاعدة استيطانية أوربية من مختلف الجنسيات والأعراق الأوربية وهذا خلال عهد الملكية الفرنسية في فترة ما بين (1830م-1848م) في حين أن الفترة مابين (1848م-1852م) شهدت تغير نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية الذي شهد هو الآخر الاستيلاء على أراضي الجزائريين عن طريق التشريعات و تشجيع الهجرة الأوربية إلى الجزائر في حين أن عهد نابليون الثالث (1852-1870م) شهد سياسة الإدماج ومحاولة إذابة الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي بإدعائه أن الجزائر "مملكة عربية" هذا المشروع الذي باء بالفشل وانتهى بسقوط نابليون الثالث وسيطرة المستوطنين على الحكم في الجزائر وأصبح حكم مدني لم يكن أقل خطورة من الحكم العسكري الذي سبقه ، سيطر فيه المستوطنون على أكبر مساحات من ملكية الأراضي الجزائرية كما أضطهد الجزائريون و منعوا من التعليم ومن أبسط حقوقهم.

الفصل الثَّالث

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري

1. الانعكاسات الاقتصادية
2. الانعكاسات الاجتماعية

الفصل الثالث : الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م، وهي تعمل على ترسيخ سياستها الاستيطانية عن طريق السيطرة الواسعة عسكريًا ومدنيا، بهدف تمكين وتثبيت المستوطنين الأوربيين هذا من جهة ومن جهة أخرى إخضاع الجزائريين مستخدمة ترسانة من القوانين والتشريعات، حيث انعكست هذه السياسة الاستيطانية سلبا مخلفتا آثارًا اقتصادية واجتماعية وخيمة على الجزائريين.

1- الانعكاسات الاقتصادية:

كانت سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال فترة (1830 – 1870م) ممثلة في استهداف القاعدة الاقتصادية للجزائر كمستوطنة، فعملت الإدارة الاستعمارية على ضرب البنية الاقتصادية عن طريق التمرات والمراسيم مستهدفة الأرض أساسا والتي انعكست على جميع الجوانب سواءً زراعيا، صناعيا أو تجاريا.

1-1- انهيار النظام العقاري المحلي :

1-1-1- مصادرة أراضي الجزائريين وفرنستها:

لقد أدركت السلطة الاستعمارية أن نجاح عملية الاستيطان تتوقف على مدى قدرة الإدارة الاستعمارية على توفير الأراضي اللازمة للمستوطنين وذلك عن طريق:

- تجريد الفلاحين من أراضيهم الموروثة عن آبائهم وأجدادهم وتحويلهم من ملاك إلى مجرد خماسين أو عمال أجراء فيها عن طريق تقليص الملكيات الجماعية للأراضي، وهذا بهدف تحديد ملكية القبائل وتحقيقا لرغبة المستوطنين الأوربيين بالإضافة إلى تهجير القبائل الثائرة ومصادرة جميع أراضيهم خاصة تلك المناطق التي عرفت انتفاضات شعبية، تم تسليط عقوبة المصادرة ضد الجزائريين إما بشكل جماعي أو فردي بسبب انتفاضتهم ضد السلطة الاستعمارية[1].

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 26

– فرنسة الأراضي بإخضاعها للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكيات الفردية الحرة والتي لا تخضع القيود قانونية خاصة أمام الشريعة الإسلامية التي تم إبعادها عن المعاملات العقارية وهذا ما أدى إلى إباحة التصرف في أملاك الأوقاف والاستيلاء عليها، وبذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى الاستعمار والكولون مع تحول الكثير من الجزائريين من ملاك إلى خماسين في حقولهم[1].

– استغلال اليد العاملة الجزائرية لخدمة الزراعة والصناعة الاستعمارية لكن المردود يكون لصالح الاستعمار بأيدي شعب مستعمر، وقد تمكن المستوطنون الأوربيون من الاستيلاء على مساحات كثيرة مما أدى إلى تفتيت الكثير من الأسر الجزائرية لأن هذه الأراضي حيازتها غير قابلة للتجزئة يتولى زراعتها الرجال والنساء والخماسة وهذا كله أدى إلى تغيير البنية العقارية التقليدية وظهر نظام عقاري استعماري يهيمن على تسييره وامتلاكه المعمرون[2].

1-1-2- تركيز الملكية العقارية:

لقد ساهمت التشريعات العقارية في تركيز الملكية العقارية في يد كمشة من المعمرين الكبار الذين كانوا يهتمون بالفلاحة ويعتبرونها مشروع رابح، وقد اشتد في عهد الجمهورية الثالثة أكثر فأكثر، حيث كانت الأراضي التي تمنحها الإدارة الفرنسية للمستوطنين الأوربيين تصبح ملكا لعدد قليل منها أي أنه عندما تنشأ الإدارة قرية بها 40 بيتا تقيم فيها 40 عائلة وعندما تزدهر القرية فإن عائلة 20 فقط التي تسكنها وتصبح مالكة للعشرين الباقية، حيث اختفى أصحابها الأولون[3].

وإن كان تركيز الملكية لفائدة كبار المعمرين وبعض الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الفرنسية فإن أخصب الأراضي الزراعية كانت من نصيب المعمرين وهذا ما كشفت عنه الإحصاءات المتعلقة بالمرسوم الفلاحي 1950-1951م، والتي جاء فيها الجزائريون لا

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 158.

[2] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 63.

[3] صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية 1870-1900م**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 17.

يملكون سوى 77% من الأراضي المزروعة في ساحل الجزائر العاصمة و17% في سهول متيجة وبين 13 إلى 15% من ناحية وهران و23% في مستغانم و27% في دائرة سيدي بلعباس[1].

كما يجب الإشارة إلى أن هناك بعض المعمرين الصغار كانوا جسرا تمر عليه الأراضي إلى أصحاب الجاه والمشروعات الفلاحية، حيث أن المضاربين يستغلون فرصة حصول المعمرين الجدد على الأراضي، وصعوبة استغلالها ويقدمون لهم القروض التي يعجزون على إعادتها مع الفائدة، فيضطر المستوطن الجديد بعد سنوات قليلة إلى بيع أرضه إلى المضارب[2].

أما بالنسبة للأهالي فكانت المعاملات العقارية لفائدة المستوطنين أصحاب الإمكانات الهامة، أما صغار الفلاحين كانوا مرغمين على بيع أراضيهم للأوربيين وتحويلهم من مالكين إلى مجرد خماسين أو عمال لدى الملاك الجدد، لذلك تلاشت العائلات الكبيرة وظهرت مكانها عائلات أخرى[3].

1-2- تغيير البنية التقليدية للاقتصاد الجزائري:

1-2-1- دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي:

أدت القوانين العقارية إلى أصدرتها السلطة الاستعمارية والقائمة على المصادرة والحجر لأراضي الجزائريين مما أدى إلى تقليص القاعدة المادية التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري والأكثر من ذلك إلزامهم بدفع مستحقات ضريبية لخزينة الإدارة الاستعمارية التي أنهكتهم[4].

---

[1] صالح حمير، **السياسة العقارية في الجزائر 1830-1990م**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013م، ص 259.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 94.

[3] نفسه، ص 260. أنظر الملحق: 05.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 161.

ونشير هنا إلى أن الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الجزائري كانت نفسها منتشرة في كل ربوع الجزائر، أي لم يوجد اختلاف بين الشمال والجنوب أو الشرق أو الغرب فالجزائريون يعملون كخماسين لدى المستوطنين فكانوا يعطون العامل الجزائري أقل ما يمكن لتزداد ثروتهم وتوسع الأراضي على حساب الجزائريين الذين ازدادت حالتهم فقرا وبؤسا في ظل انخفاض الدخل ومنه ضعف القدرة الشرائية أو انعدامها أحيانا أي أنا العامل الجزائري محروم من كل حقوقه[1].

ونتيجة لهاته الظروف إضافة إلى القوانين العقارية التي أصدرتها السلطة الاستعمارية ثم تحويل الاقتصاد في الجزائر إلى الاقتصاد النقدي الذي يوجه نحو التصدير إذ كانت القبيلة تعتمد على الاستهلاك الذاتي ولا تحتاج إلى المبادلات إلا في بعض الأحيان عن طريق المقايضة لذلك لم تكن هناك حاجة إلى النقد كضرورة لكن تدخل الاستعمار في نوعية الإنتاج الوطني الذي تغير من منتوج معاشي استهلاكي إلى منتوج نقدي موجه نحو التصدير ومع احتكاك الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الاستعماري الذي يعتمد على الليبرالية الرأسمالية تغيرت الأمور ضد الفلاح الجزائري[2].

1-2-2- تأثر القطاعات الثلاث (الزراعي، الصناعي، التجاري):

- **القطاع الزراعي:**

أ- توزيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب:

لقد عملت الإدارة الفرنسية الاستعمارية خدمة لمساعيها الاستيطانية الاستعمارية على تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية دون النظر إلى مصالح المجتمع الجزائري واحتياجاته وذلك يظهر واضحا وجليا في اغتصاب أراضي الجزائريين المنتجة للحبوب وتحويلها حيث

[1] مروة بن مادي، سمية مقدم، **الاستيطان الأوربي في الجزائر وأثره على المجتمع الجزائري (1834-1870م)**، مذكرة لنيل بشهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020/2019م، ص 50.

[2] صالح حمير، المرجع السابق، ص 262.

لم يحافظوا عليها وقاموا بتبديل الأراضي الخصبة المنتجة للحبوب إلى زراعة الكروم من أجل إنتاج الخمور[1].

وبالنظر إلى العائد الكبير من الأرباح التي توفرها زراعة الكروم للمستوطنين الأوربيين مقارنة بزراعة الحبوب حيث أن الهكتار الواحد من الحبوب يوفر ربح يتراوح ما بين 20 و 25 فرنك فإن الهكتار الواحد من الكروم يوفر ربح يتراوح ما بين 100 و150 فرنك، ولهذا عرفت هذه الزراعة تطورا كبيرا حدث على حساب المزارعة المعيشية التي كان يعتمد عليها الفلاحون الجزائريون وهذا دفع بالمستوطنين الأوربيين لتحويل مساحات هائلة من أراضيهم إلى زراعة الكروم بعدما كانت تزرع حبوبا[2].

ولقد وجهت الأراضي المزروعة بالكروم إلى إنتاج الخمور ومن ثم الحصول على أرباح كبيرة صارت تشكل موردا كبيرا للاقتصاد الاستعماري قد اتضح جليا من خلال زيادة صادراته حتى أنها استطاعت توفير حاجياتها الغذائية، أما الأهالي فلا شك أنهم شهدوا تدهورا متزايدا بسبب تراجع زراعتهم المعاشية مما انعكس سلبا على توفير غذائهم الأساسي ومنه انتشار المجاعات[3].

ب- تراجع نشاط تربية الحيوان:

كان يعتمد الاقتصاد الجزائر بدرجة أولى على النشاط الزراعي يليه النشاط الرعوي فهو لا يقل أهمية عنه فيكمل أحدهما الآخر، فنجد موقع ارتكازهما أو اعتمادهما يختلف باختلاف التضاريس والظروف المناخية فنجد أن سكان السهول يعتمدون على الزراعة لخصوبة الأراضي، أما البدو الرحل في الجنوب الصحراوي يعتمدون على الرعي بالدرجة الأولى، فمثلاً مكتب برج بوعريريج قد خصص مساحة كبرى للمرعى من أجل توفير الكمية اللازمة من العائد الحيواني عند الحاجة[4].

[1] صالح حمير، المرجع السابق ، ص 269.

[2] نفسه، ص ص 269-270.

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص 79.

[4] مروة بن مادي، سمية مقدم، المرجع السابق، ص 52.

وتكمن أهمية هذا النشاط في توفير الحاجيات الغذائية الضرورية للسكان من الحاجيات اليومية كالحليب واللحوم، أما الأصواف والأوبار والجلود فهي تمثل المادة الأولية لصناعات عديدة مثل الألبسة، الخيام، الأفرشة وغيرها، إلى جانب ذلك نجد هذه المنتوجات تمثل مواد تجارية تستخدم في المبادلات التجارية للحصول على مواد نباتية ضرورية في حياة الفرد الجزائري[1].

ولقد شهدت هذه الحرفة تراجعا كبيرا بسبب الإجراءات التعسفية التي تهدف إلى توسيع وإنجاح المشروع الاستيطاني، وعلى سبيل المثال لا الحصر خلال سنتي (1856-1857م) رفع المكتب العربي بباتنة تقريره مشيرا إلى الخسائر الفادحة في الثروة الحيوانية بسبب تساقط الثلوج بالمنطقة مما أدى إلى هلاك العديد من مواشي الجزائريين، وهاته الإحصائيات الخاصة بقبيلة العمامرة عام 1856م كالآتي[2]:

النوع	الخسائر
غنم وماعز 890- 164	هلاك 89.638
البقر 234- 39	هلاك 6.357
الأحصنة 3100	هلاك 05

بالإضافة إلى ولاية سطيف التي شهدت كمية خسائر كبيرة بسبب السياسة الاستعمارية التعسفية ضد المربين من جهة والجفاف والأوبئة التي ضربت البلاد من جهة أخرى وتتضح لنا في الجدول التالي[3]:

النوع	1867	1868	1869	نسبة النقص
إبل	796 رأس	588 رأس	656 رأس	%18
البقر	17.469	10.253	9.159	%48
غنم	267.704	114.386	93.240	%69
ماعز	90.997	55.338	43.343	%53

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 60، 61.

[2] مروة بن مادي، سمية مقدم، المرجع السابق، ص 52.

[3] نفسه، ص 53.

- **القطاع الصناعي:**

كانت الصناعة في الجزائر صناعة تقليدية محلية تعمل على توفير الضروريات (لباس، أثاث، حلي، ...إلخ) والتي قام الاستعمار بمحقها، وإعدام أي حركة صناعية في البلاد، كما يقول توفيق المدني: «فهو يستثمر في الأرض وما تحتها لفائدته... فلا فائدة يرجوها من التصنيع في البلاد، ثم إن إحداث الصناعة في البلاد يزاحم المعامل في فرنسا وهذا ما لا ترضاه دولة الاحتلال، كما أن التصنيع في القطر الجزائري يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية فيعزى العمال الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجر، ويزهدهم العمل الفلاحي عند المستعمرين بأجور منخفضة»[1].

كما أن فرنسا لم تحاول نقل الثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا مند منتصف القرن 18 إلى الجزائر لأنه كان يرى أيضا أن ذلك سيؤدي إلى إخراج المجتمع الجزائري من مجتمع العصور الوسطى، لذلك حرم الجزائريين من كل حركة صناعية، وكانت الجزائر تصدر إلى جميع الأقطار العربية وحتى إلى المشرق العربي وأوربا قبل الاستعمار الفرنسي وإن كان بشكل ضئيل أنواعا من المنتجات الفلاحية وبعض منتجات الصناعة التقليدية[2].

ولم تتوقف السياسة الاستعمارية على محق ومحاولة القضاء على الحركة الصناعية في الجزائر بل عملت على استنزاف ثروات الجزائر لتمويل الصناعة في فرنسا فقد شرعت فرنسا في عملية استغلال منجم الحديد غربي عنابة الذي افتتح سنة 1860م ومنجم الرصاص والنحاس (أم الطبول) شرقي القالة الذي بدأت فيه عملية الاستغلال سنة 1858م فمثلا وصل إنتاج الرصاص سنة 1858م حوالي 8000 طن وكانت هذه المواد تصدر خام لسد احتياجات الصناعات الفرنسية، أما فيما يخص الصناعات التحويلية فقد اقتصرت على معاصر الزيت، صناعة بعض المرطبات والمواد الغذائية أو البناء والمطاحن وغيرها[3].

---

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، دط، دار النهضة المصرية، القاهرة، 2001م، ص 123.

[2] عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 39.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 160.

فقد سيطر المستوطنون على 28.65% من القطاع الصناعي الذي يخدم مصلحتهم ومصلحة المستوطنين الأوربيين بالجزائر محتكرين التجارة الداخلية والخارجية، لا يهمه مصير اقتصاد الشعب الجزائري[1].

- **القطاع التجاري:**

تحكم المستوطنون الأوربيون في التجارة فلم يمارسها الجزائريون إلا في الأسواق المحلية وبذلك كانت عمليات التصدير والاستيراد ضئيلة من خلال بيع فائض إنتاجهم إلى الشركات الاحتكارية أو شراء حاجاتهم اليومية من المستوطنين الأجانب[2].

فقد سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على الأسواق الجزائرية وفتحت المجال للبضائع الفرنسية من أجل القضاء على الصناعات المحلية للجزائريين وإنتاجاتهم، كما تم سنة 1851م إصدار قرار إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا ومن ثم احتكار النقل البري والبحري بعد ذلك، فقد احتكر النقل البحري وحدة عشرة شركات فرنسية وصار 70% من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا و33% من إراداتها تأتي من فرنسا، ونتيجة لذلك أخذت البضائع الفرنسية تغمر أسواق الجزائر فاستولت عليها بالكامل ومنه تحطمت الصناعات الجزائرية وبدأت تتلاشى خاصة بعد أن طرد العمال والفلاحون من أراضيهم ووظائفهم فانهارت بذلك القوة الشرائية وتحطم رأسمال التجارة الجزائرية وكذلك الحرفيين الجزائريين[3].

ولم يكتفي المستعمر الفرنسي بالسيطرة على السوق الجزائري واحتكار التجارة بل عمد إلى فرض ضرائب أنهكت كاهل الجزائريين فبموجب قرار 1845م تم فرض ضرائب كبيرة وهي أنواع مثل الحكر (كراء أراضي العزل) العشر (ضريبة الحبوب) ضريبة الزكاة على الأنعام... إلخ[4].

فقد أدت هذه الضرائب إلى تفشي ظاهرة الربا كأحد الآثار الجانبية لتطبيق القوانين الفرنسية بالإضافة إلى اختلال النظام الاقتصادي التقليدي بدخول الجزائر في النظام

---

[1] عز الدين، المرجع السابق، ص 39.

[2] مروة بن مادي، سمية مقدم، المرجع السابق، ص 53.

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص 49.

[4] مروة بن مادي، سمية مقدم، المرجع نفسه، ص 54.

الاقتصادي النقدي أي الحاجة إلى النقود ضرورة ملحة، ضف على ذلك تكوين الملكية الفردية التي جعلت الفلاح الجزائري يفقد الدعم الذي كان يحظى به داخل الجماعة مما ساهم في بروز ظاهرة الربا من طرف السماسرة[1].

فقد استغل اليهود المجاعة عامي 1868 و1869م لتنمية ثرواتهم وأرباحهم عن طريق القروض التي كانوا يقدمون يقدمونها للمذكورين بفوائد وأرباح عالية تتراوح بين أربعين في المائة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر فقط، مما يجعل الجزائريين يفقدون أملاكهم ويتحولون إلى خماسة[2].

2- الانعكاسات الاجتماعية:

2-1- تفكيك القبائل:

أدى الاستيطان إلى تشتيت القبيلة وتكوينها الاجتماعي التقليدي الذي يمثل النمط السائد في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري فكانت القبيلة عبارة عن الإطار السياسي الجماعي للجزائريين الذي حافظ على توازنها العامل الديني والأرض المشتركة بعيدا عن الفوارق الاجتماعية والملكيات الخاصة أو الفردية التي أوجدها الاستعمار الاستيطاني[3].

فعل أخطر ما خلفته التشريعات العقارية الفرنسية هو تفكيك القبائل فلقد أدى قانون سيناتوس كونسلت والذي شكل أرضية صلبة لبقية القوانين العقارية التي أدت إلى إحداث تغييرات جذرية على بنية القبائل، حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة هي الدواوير وقد أطلق هذا الكيان الإداري المصطنع اسم مركب هو الدوار وهو يتكون من مجموعة سكانية غير متجانسة هي في الأساس بقايا القبائل المفتتة، ولا شك بأن إنشاء هذه الدواوير يؤدي إلى حصر الأهالي في مساحات محددة المعالم[4]، وبذلك كان الدوار من اختراع الاستعمار الفرنسي عندما أصدر قانون سيناتوس كونسيلت والذي كان هدفه القضاء

---

[1] الحدي الهواري، المرجع السابق، ص 75.

[2] يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، والجزائريون والعرب**، دط، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 488-489. أنظر الملحق: 06.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 28.

[4] صالح حمير، المرجع السابق، ص ص 276، 277.

على نظام القبيلة بعد الاستيلاء على أراضيها، الذي كانت له آثار سلبية على المجتمع الجزائري يمكن أن نذكرها في النقاط التالية:

- تجسيد فكرة الدوار والذي تشكل على قاعدة بقايا القبائل المفككة تعبيرا عن إرادة نقل المجتمع من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية، وعليه نشط الاقتصاد الرأسمالي انطلاقا من حرية البيع والشراء[1].

- تحول ملاك الأراضي إلى عبيد وخماسين لدى الملاك الجدد نتيجة التفكيك وزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تربط أفراد القبيلة وفي المقابل تم اضمحلال العائلات الريفية الكبرى[2].

- تم القضاء على الفئة الحضرية الثرية التقليدية التي كانت تتفاخر بروحها الإسلامية وأسلوب حياتها الراقي، وأصبحت تدريجيا فئة اجتماعية هامشية احتل مكانها المصدرين لمنتجات المزارع والسماسرة[3].

2-2- بث عناصر أجنبية دخيلة على المجتمع الجزائري:

كانت عملية الاستيطان مشروعا أوربيا أكثر منه فرنسيا، حيث قامت على شعاره ليكن الاحتلال فرنسيا، لكن الاستيطان يجب أن يكون أوربيا، فلقد تطلب المشروع الاستيطاني الفرنسي تهجير قوة بشرية من داخل فرنسا وكامل أوربا إلى الجزائر وإتاحة الفرصة للحصول على امتيازات في هذا البلد، لذا عمل الاستعمار الاستيطاني الفرنسي على إيجاد شعب فرنسي وأوربي في الجزائر من خلال تشجيعه على الهجرة التي تؤدي إلى الاستيطان بعد مصادرة الأراضي ولذلك أصبح متشردوا أوربا وصعاليكها يتمتعون بحق المواطنة في الجزائر وأدمجت معهم ثلة من اليهود المتجنسين وذلك لتحقيق هدف أساسي يتمثل في محاولة فرنسا خلق شعب جزائري تتصهر فيه جميع هذه العناصر المهاجرة[4].

ولقد تمثلت تركيبة العناصر الأجنبية الداخلية على المجتمع الجزائري في:

[1] الحدي الهواري، المرجع السابق، ص 78.
[2] عدة بن دامة، المرجع السابق، ص 29.
[3] مغنية الأزرق، المرجع السابق، ص 63.
[4] عدة بن دامة، المرجع السابق، ص 34.

الجالية الفرنسية وهم أول الوافدين لأن فرنسا هي التي تبنت السياسة الاستيطانية لذلك شكل هؤلاء في بداية الاستيطان الغالبية الكبيرة كان معظمهم من عمالات الجنوب في خط بوردو، وجنيف، وقد بلغت سنة 1848م نسبة المستوطنين الفرنسيين 11% من مجموع السكان من أصل الألزاس واللورين والألب وكورسيكا وتمركزوا في العاصمة ومتيجة، وبعد الهزيمة التي لحقت فرنسا على يد ألمانيا عام 1870م، شهدت الجزائر تدفق على إثر الحملة الاستيطانية التي دعن لها فرنسا بحيث تعد الجالية الاسبانية أكبر الجاليات عددا إذ تمثل ثلثي السكان الأوربيين، كان هؤلاء الإسبان عمالا وملاكا وتجارا وصناعيين احترفوا حرفا تقليدية متنوعة، أما اليهود فقد تمركزوا في المدن الشمالية خاصة الساحلية عنابة، قسنطينة، وهران، اندمجوا في الكيان الفرنسي بصفة ظاهرية وقد لقيت هذه الجالية امتيازات وتم مساواتهم مع الفرنسيين من خلال مرسوم كريميو الذي سمح بمنح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر، ولقد تعددت حرف اليهود في الجزائر، فمارسوا السمسرة وصياغة الذهب والفضة وكان لهم نفوذ في الاقتصاد الجزائري، أم بالنسبة للجالية الألمانية فهي رائدة لفكرة الاستيطان استقروا في ضواحي الجزائر العاصمة وتلمسان وعنابة وصل عددهم عام 1850م حوالي 576 ألماني اشتغلوا في الأراضي والممارسة الحرة كصناعة الخمور والبستنة، وفيما يخص الجالية السويسرية فقد جاؤوا واستقروا بعنابة والشرق الجزائري اشتغلوا في المجال الفلاحي خصوصا في مزارع الكروم التبغ، منحت لهم الأراضي لتوسيع سياسة الاستيطان[1].

2-3- تدهور المستوى المعيشي والصحي:

أدت سياسة الاستيطان إلى تدني مستوى المعيشة بسبب حرمانهم من الوظائف الإدارية مما أدى إلى انتشار أزمات حادة أفرزت حالة القحط الشديد التي ظهرت أواخر الثلاثينات من احتلال الجزائر مما أدى إلى انتشار البطالة نتيجة تجريد الشعب الجزائري من أملاكه وثرواته وطرده إلى المناطق الفقيرة والنائية، إذ نجد أن العمال الذين كانوا يعملون في الأراضي يتقاضون أجورا غير كافية حتى لسد الضروريات من حاجياتهم وتحولوا إلى

[1] خديجة شويط، أمينة دراج، **الجاليات الأوربية 1830-1930م ودورها السياسي والحضاري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة يحي فارس، المدية، 2017/2016م، ص 14، 23.

خماسين في أراضيهم أو مزارعين وعمال مناجم الحديد وكناسين لأزقة ومساحين للأحذية وحمالين[1].

بالإضافة إلى انتشار المجاعة نتيجة انخفاض المنتوج الزراعي الذي كان يعتمد عليه الجزائريين في غذائهم فقد تميزت الفترة الممتدة ما بين 1866-1868م بنكبات طبيعية كغزو الجراد، فقد أصاب منطقة مجانة وقبائل التل الساحلي وقبيلة أولاد محبوب بالسقينة إلى جانب ذلك ارتفاع أسعار الحبوب خلال سنتي 1845-1846م[2].

كل هذه الظروف المتجمعة أدت إلى تدهور الوضع الصحي فتفاقمت الأمراض والأوبئة المعدية.

- **وباء الكوليرا:**

وصل إليها من أوربا عبر البحر، ولقد مست الكوليرا الجزائر أكثر من 15 مرة وتعد الكوليرا من أخطر الأوبئة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية خاصة في القرن التاسع عشر، بدأت بوهران في 26 جويلية 1834م وكان مجموع الضحايا بين 1000 و1050 حالة وفاة ثم انتقل الوباء إلى باقي القاطعات منها مقاطعة مدينة الجزائر ومقاطعة قسنطينة والمؤكد هو ارتباط الوباء بحالة الفقر وسوء التغذية التي عانى منها السكان خاصة فترة المجاعات 1866م- 1867م-1868م[3].

- **التيفوس:**

هو وباء شديد العدوى يسببه الميكروب الذي ينقله القمل إلى الإنسان، أعلن عن الوباء أول مرة سنة 1861م بمنطقة القبائل بتسجيل 330 حالة وبمعدل وفيات وصلت

[1] مروة بن مادي، سمية مقدم، المرجع السابق، ص 56. أنظر الملحق: 06.

[2] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص30.

[3] عبد القادر قندوز، **الطب والأوضاع الصحية للجزائر خلال العهد الفرنسي 1830-1914م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016م، ص ص 50، 54.

نسبته لـ 50% المعروف عن هذا الوباء أنه مرض حميد عن الأطفال استمر الوباء بالانتشار بعد أن فتك بحصيلة مثيرة من الجزائريين يصعب تحديدها وقلة من الأوربيين[1].

- **الجذري:**

وهو مرض خطير ظهر في فترة الاستعمار الفرنسي جانفي 1831م خلف عددا كبيرا من الضحايا الفرنسيين والجزائريين، كانت الفئة المستهدفة من هذا الوباء هي الأطفال، كان ينتشر بسرعة كبيرة ومن شدة قوته شبه بالزلزال المخيف ولقد عم الوباء أرجاء البلاد[2].

بالإضافة إلى أمراض أخرى شائعة، وهي:

- **الحمى:**

وتعتبر المرض الأول من بيع جميع الأخرى الأكثر انتشارا لأنها تصيب مختلف الأعمار وهي أنواع مثل حمى المستنقعات، حمى المتقطعة والحمى الثلاثية[3].

وكانت منطقة متيجة تعاني منها بقوة فيصف حمدان خوجة ذلك بقوله: «إنني أزور هذا السهل مرة في ربيع كل سنة لأني أخشى الحمى في الفصول الأخرى وحتى في هذه الفترة آخذ معي ماء الكولونيا وغيره مما يقيني شر الهواء الفاسد، كما أتزود بماء مدينة الجزائر لأشرب منه، إن هذا السهل يشبه الغدير في الشتاء وفي الصيف والخريف تستوطنه الحمى باستمرار»[4].

- **الأمراض الجلدية والصدرية:**

تعددت وتنوعت الأمراض الجلدية في الجزائر بداية الاحتلال بسبب البيئة الغير نظيفة وسوء الوضع الصحي والتغيرات المناخية من ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها، تسبب

---

[1] صليحة علامة، **الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830-1962م (عمالة الجزائر نموذجا) دارسة تاريخية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017م، ص ص 144-149.

[2] عبد القادر قندوز، المرجع السابق، ص 65.

[3] نفسه، ص 65.

[4] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص49.

ما سبق في ظهور التهابات جلدية متنوعة سواء عند سكان المدن أو الريف، أشهر هذه الأنواع الجرب، القرع، البرص، الزهري[1].

أما الأمراض الصدرية فتمثلت في تفشي أمراض البرد كالسعال الديكي والسل الرئوي بشكل كبير حيث انتشر السعال الديكي والتهابات القصبات بشكل واسع سنة 1839م والذي اعتبر من الحالات المسببة للوفاة إذ جاء في المرتبة الثالثة كسبب من أسباب الوفيات في أعوام 1840-1841م فمن أصل 591 حالة وفاة مذكورة وجدت 75 حالة وفاة سببها السعال الذي حدث في فصل الشتاء بشكل مزمن، أما السل الرئوي فانتشر بشكل واسع في العديد من المناطق، فمن أصل 798 مريض وجد 4 مصابين بالسل[2].

ومع وجود كل هاته الأمراض والأوبئة إلى أنه لم يكن في الجزائر سوى 149 مستشفى منها 12 عسكريا و28 مستوصف غير أن أغلبها يفتقر إلى أبسط وسائل العلاج رغم اختلاف هذا الحال في فرنسا التي تتوفر على وسائل متطورة في المجال الصحي، وهذا بالنسبة في المدن والقرى الصغيرة أن بالنسبة للريف فكل شيء معدوم فلا أطباء وممرضون ولا مستشفيات وكل مريض ينتظر حتى تأخذه المنية[3].

ومما زاد بؤس الجزائريين وشقاءهم وسوء أوضاعهم الكوارث الطبيعية بمختلف أنواعها فنجد أولا الجفاف الذي ضرب الجزائر ودام سنوات طويلة مما أدى إلى نقص الحبوب، فانخفضت من 17 مليون قنطار إلى 03 ملايين قنطار وفي نفس الوقت سجلت مزارع الفرنسيين والشركات الأوربية المستثمرة في الجزائر عجز كبير في الإنتاج وخسارة في الأرباح ونتيجة لهذا الجفاف نقصت الأسمدة وحدت افتقار لرؤوس الأموال التي وجهتها فرنسا لتغطية الجانب الحربي[4].

ضف إلى ذلك الجراد الذي أتلف المحاصيل الزراعية فقد ضربت الجزائر موجة من الجراد سنة 1869م عم أغلب التراب الوطني بأنواعه فنجد الجراد المحلي كان يسود البويرة

[1] قندوز عبد القادر، المرجع السابق، ص 78.

[2] نفسه، ص 78، 79.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 59.

[4] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص61.

وباتنة ومستغانم وشلف وعين الدفلى وبومرداس وتيزي وزو، والجراد المغربي انتشر بالمناطق الداخلية ويعتبر من أخطر أنواع الجراد لأنه كان يعم البلاد لزحفه المتواصل عكس الأنواع الأخرى التي تظهر في مناطق معينة[1].

كما سجل بعد الاحتلال للجزائر عدد معتبر من الهزات ساهمت في تدهور الوضع الصحي منها:

- زلزال 14 أفريل 1839م في مدينة الجزائر بدأ على الساعة الثانية وخمسة دقائق مساءا دام حوالي 03 ثواني خلف انهيار من المباني.

بين 03 نوفمبر إلى 08 ديسمبر 1846م في مدينة الجزائر تم تسجيل عدة هزات أرضية في شرشال خاصة في شهر نوفمبر مس الزلزال مدينة وهران ومعسكر، بالإضافة إلى زلزال عنيف ضرب كل من مقاطعة قسنطينة وسكيكدة وجيجل والذي أدى إلى ترك سكان هذه المدن مساكنهم وأخليت تماما[2].

2-4- الهجرة:

تعد هجرة الجزائريين شكل من أشكال التعبير عن حقيقة الجزائري الرافض للخضوع لكل أساليب الإفناء التي مارسها من خلال سياسة الاستيطان بشتى الطرق والتي اجتمعت في العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت الفرد الجزائري في حيز ضيق مسلوب الحقوق فكانت الهجرة السبيل الوحيد بحثا عن الحرية.

إن انتشار البطالة وتدني المستوى المعيشي والصحي بسبب انخفاض الأجور من جهة وفرض الاستعمار والضرائب الباهضة على الجزائريين جعلهم يفكرون في الهجرة خاصة وأنهم علموا أن الوضع في فرنسا يحتاج إلى يد عاملة وبالخصوص في الصناعة واستثمار المناجم، ومن ثم عمد الكثير منهم إلى التزوج بالفرنسيات وأنجبوا أبناء فرنسيين وهذا ما أدى إلى تدني المستوى الأخلاقي لدى البعض وذلك بانغماسهم في شرب الخمر

[1] صليحة علامة، المرجع السابق، ص55.

[2] عبد القادر قندوز، المرجع السابق، ص ص 22، 23.

وتعاطي المخدرات ومختلف الآفات الاجتماعية مما أدى إلى انحطاطهم صحيا وأخلاقيا ودينيا[1].

ولا بد من التطرق إلى ابرز الأسباب التي أدت إلى هجرة الجزائريين:

2-4-1- أسباب داخلية:

وهي ناجمة عن السياسة الاستعمارية الفرنسية وتنوعت من أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها نتطرق لأهم أسبابها:

ولعل أولها الاقتصادية فقد خلفت السياسة الاستيطانية التي مارستها فرنسا في حق الجزائريين انعكاسات وآثار وخيمة جراء نهب وسلب الأراضي من السكان الأصلين حيث سعت فرنسا من خلال سياستها الاستيطانية إلى الهيمنة على ثروات الجزائر فقد أثقل الضرائب كاهل الجزائريين ونهب أموالهم[2].

كذلك من أسباب الهجرة نجد الدافع الاجتماعي والمتمثل في البحث عن العمل وتكوين ثروة خاصة بعد تدهور المستوى المعيشي وانتشار الفقر والبطالة، بالإضافة إلى ممارسة الإبادة والتشريد والنفي فمنذ البداية تمت عملية نهب وحرق وتقتيل السكان[3].

ونجد أيضا الأسباب السياسية العسكرية والمتمثلة في فرار الجزائريين من السياسة التعسفية المطبقة عليهم من خلال الإجراءات الاستثنائية المختلفة والقوانين كمرسوم كريمو

---

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص 134.

[2] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 209 .

[3] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1944م، ص 114

وقانون الأهالي (الجزائريين) كل هذه القوانين كانت تهدف بالأساس إلى التضييق على الشعب الجزائري والحد من حرياته والعامة وحقوقه واستغلاله والعبث بحياته[1].

فرض الخدمة العسكرية على الشبان الجزائريين بدون الحصول على حقوقه السياسية كقانون التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على الشباب الجزائري[2].

2-4-2- أسباب خارجية:

وتمثلت في تأثر الجزائريين بالحركة الإصلاحية وحركة الجامعة الإسلامية، وذلك عن طريق الصحف المشرقية ومنها العروة الوثقى والمنار، حيث كان الجزائريون يهتمون بمعرفة ما يجري في البلاد الإسلامية على الرغم من الإحتلال الفرنسي فالصحافة المشرقية دعت الجزائريين على فك القيود والتمسك بالهوية الإسلامية ومحاربة السياسة التعسفية. [3]

دعوة الجامعة الإسلامية التي ظهرت على يد جمال الدين الأفغاني ونداءات السلطان عبد الحميد الثاني وتأثيرهما الخاص على الجزائريين، فكانت وراء زيادة الهجرة بالإضافة على عمليات النفي والتهجير التي قام بها بعض الحكام الفرنسيين ومنهم من نفي إلى السجون الفرنسية[4].

2-4-3- اتجاهات الهجرة:

- **فرنسا:** إن اغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا يتفقون بأنها في مرحلتها الأولى، لهذا يصعب على الباحث تحديد سنة كبداية للهجرة نحو فرنسا. [5]

---

[1] عبد الحميد زوزو ، **الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914-1939** ، د ط ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2013 ، ص 55

[2] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص210

[3] أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5 ،المرجع السابق ، ص 121

[4] نفسه ، ص ص 474-475

[5] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 125

وكانت طليعة المهاجرين عبارة عن التجار المتجولون بالسجاجيد والتحف الجزائرية والخدم لدى الخواص الفرنسيين أيضا وغيرهم من عمال بسطاء، بالإضافة إلى بعض العناصر المنفية من المتنورين أمثال: حمدان خوجة حمدان، بن أمين سكة، احمد بوضربة[1]

– **اسطنبول:** إن المهاجرين إلى اسطنبول قلما كانوا يتوجهون إليها مباشرة، فغالبا ما كانوا يذهبون إلى الحج أو إلى سورية أو الإسكندرية ثم إلى العاصمة العثمانية، فنلاحظ أن قضية اللغة كانت تلعب دورا رئيسيا، إذ أن الجزائريين الذين يعرفون اللغة العثمانية كانوا قليلين.[2] وذلك كانوا يتوجهون إلى بلاد العربية الواقعة بالفعل تحت الدولة العثمانية مثل سوريا والحجاز ضف إلى ذلك أن الأراضي التي كانت توزع على الجزائريين معظمها في سوريا وهكذا يبدوا أن اسطنبول لم تكن سوى العاصمة السياسية بالنسبة للجزائريين وقد كان معظم المهاجرين غير مهتمين بالسياسة لأنهم من الناس العاديين القاريين بدينهم إلى أرض الإسلام والعرب[3].

– **الهجرة إلى البلاد المغربية:** ونقصد بها تونس والمغرب الأقصى أما الهجرة إلى تونس فكانت في معظمها من النواحي الشرقية بما فيها قسنطينة وبجاية ووادي سوف وسوق أهراس والقالة وكذلك قصدها أهل العلم والتجارة، أما أهل الوسط والصحراء فكانوا للإقامة بها أو المرور منها إلى الحج أو الهجرة إلى المشرق.[4]

---

[1] نوال زراد، **الهجرة والتهجير في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 الى نهايته** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2018 – 2019 ، ص 64

[2] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5 ، المرجع السابق ، ص 501

[3] نفسه ، ص 502

[4] نفسه ، ص 450

كما لعب جامع الزيتونة موردا علميا هاما من خلال تخريجه لنخبة جزائرية مثقفة في الوقت الذي ضيقت عليهم السلطات الفرنسية و اعتبرتهم طلبة متمردين فكان من إنتاجها عبد الحميد ابن باديس والميلي الهلالي... وغيرهم.[1]

فكانت أسباب الهجرة إلى تونس ذات طابع اقتصادي أيضا إذا سلمنا بما تحمله التقارير خاصة أن المهاجرين يجدون ظروف المعيشة أسهل من الجزائر كما أن الضرائب أقل حدة[2].

أما بالنسبة للهجرة إلى المغرب الأقصى فقد كانت للدراسة أو ممارسة التجارة وقد ازدادت وتيرة الهجرة نحوها سنة1830م هروبا من جرائم هذا الأخير وخوفا على شعائرهم الدينية[3].

كما أن مرحلة القرن التاسع عشر شهدت تزايدا كبيرا في عدد للعلماء الجزائريين في المغرب وما يميز هذه المرحلة هو توطيد الفرنسيين أرجلهم بالجزائر وتضييق الخناق على الجزائريين والملاحظ هنا ان اغلب طلاب العلم الجزائريين في المغرب خلال هذه المرحلة كلهم تقريبا من مناطق الشرق الجزائري[4].

الهجرة نحو المشرق العربي: وتعددت الوجهات في المشرق العربي فنجد الحجاز التي استهوت الجزائريين لما تحتويه من أماكن مقدسة كالمسجد الحرام والكعبة المشرفة بمكة كما هاجر إليها الثوار الهاربين من المنافي الفرنسية ورجال التصوف والعلماء منهم: قدور بن روبيلة كاتب الأمير عبد القادر والذي كان من الأوائل الذين دعوا إلى الهجرة ومنهم أيضا خليفة الأمير عبد القادر في البويرة أحمد الطيب بن سالم... وغيرهم. [5]

---

[1] نفسه ، ص 451

[2] نوال زراد ، المرجع السابق ، ص 68

[3] نفسه ص 69

[4] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5 ، ص 487

[5] نوال زراد ، المرجع السابق، ص 71

ومن الوجهات أيضا التي اختارها الجزائريون هي بلاد الشام ولعل أول الهجرة جماعية بعد توقف المقاومة الشعبية هي هجرة أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر في إقليم القبائل حيث رافقه إلى الشام 442من أتباعه وعائلته كما استقبلت بلاد الشام عددا مهما من العائلات المهاجرة من مناطق بجاية والبويرة وتيزي وزو كما ساهم انتقال الأمير عبد القادر إلى دمشق 1855م في هجرة عدد كبير من الجزائريين حيث أنه حسب بعض الإحصاءات فإن عدد المهاجرين الجزائريين المسجلين بدمشق بين سنتي 1856-1858م قد وصل حوالي 79عائلة، أي ما يقارب 480نسمة ولا سجلات القنصلية الفرنسية نسيبة فقط وليست مضبوطة لامتناع الكثير من الجزائريين لتسجيل أنفسهم فيها. [1]

[1] نوال زراد ، المرجع السابق ، ص ص 72-78

ونستخلص أن السياسة الاستيطانية الاستعمارية أدت إلى تدمير المجتمع الجزائري اقتصاديا واجتماعيا فقد صادر الاستعمار أراضي وممتلكات الجزائريين عن طريق ترسانة من التشريعات والقوانين التعسفية استغلها بما يخدم الاقتصاد الفرنسي، فهمشت الزراعات التي تخدم الشعب الجزائري من قمح و شعير واستبدلته بما يخدم السوق الفرنسية من كروم وتحويل اقتصاد الجزائر من اقتصاد محلي تقليدي إلى اقتصاد نقدي مما تسبب في تدهور أوضاع السكان لاسيما بعد تأثر جميع القطاعات فلم تبقى لهم تجارة يتاجرونها فقد استولى عليها الأجانب خاصة اليهود ولا صناعة تقيهم ،فقد قضى عليها المستعمر وان كانت تقليدية.

كل هذه الطرق انعكست على الواقع الاجتماعي للجزائريين فقد تم تفكيك القبيلة والتي تمثل ركيزة من ركائز المجتمع، ومحاولة غمس الجزائريين داخل المستوطنين الأجانب بالإضافة إلى تدهور المستوى المعيشي والصحي من فقر وبطالة وأوبئة مما أدى إلى هجرة الجزائريين.

خاتمة

خاتمة:

لقد كان للسياسة الاستيطانية في الجزائر انعكاسات على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية ... وكانت أكثر حدة على الميدان الاقتصادي الذي انعكس على الواقع الاجتماعي ويمكن أن تستخلص جملة من النتائج كما يلي:

1- اعتبرت فرنسا الجزائر من بداية الاحتلال مستعمرة طبقت عليها السياسة الاستيطانية وعملت بكل ما أوتيت من وسائل على محو خصائص الشعب الجزائري الروحية والوطنية وعملت سياسته وفق إستراتيجية مدروسة حتى تجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا .

2- مرت الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة الحكم العسكري والحكم المدني .

3- مرت سياسة الاستيطان الفرنسية بمرحلة الحكم العسكري في الفترة الممتدة ما بين 1830- 1848م والتي عرفت إلحاق الجزائر بفرنسا دستوريا أما المرحلة الثانية من الجمهورية الثانية 1848- 1852 فقد شهدت تدفق كبير في المستوطنين الأوروبيين (صعاليك، مجرمين ،متظاهرين ..) سلب أراضي الجزائريين وتقديمها للوافدين الجدد أما في عهد الإمبراطورية الثانية فقد قام نابليون الثالث بإنشاء مشروع المملكة العربية وجعل نفسه حاكما عليها محاولا إدماج الجزائريين .

4- قيام فرنسا بسن قوانين تتماشى مع مصالح المستوطنين المتعلقة بنهب ومصادرة الأراضي ولعل أبرز هذه القوانين وأخطرها قانون سيناتوس كونسيلت وذلك لتجيشع هجرة الأوروبيين مع منحهم امتيازات تضمن لهم الرفاهية .

5- أحدث هذا المشروع الاستيطاني الفرنسي بسياسته جروحا عميقة في المجتمع الجزائري بتحويله من اقتصاد تقليدي يعتمد على المبادلات إلى اقتصاد نقدي رأسمالي

6- أدى تغيير البنية الاقتصادية التقليدية إلى تدهور أوضاع الجزائريين وذلك بسبب تأثر القطاعات الثلاث الزراعي فاستبدلت الزراعات التي تخدم الفلاح الجزائري كالقمح بزراعة

الكروم والتجاري الذي شهد تقهقرا خاصة بعد سيطرة اليهود عليها اما صناعيا فتم القضاء على الصناعات التقليدية المحلية للجزائري البسيط وخاصة بعد المنافسة الأجنبية الكبيرة لها.

7- انعكست السياسة الفرنسية الاستيطانية بشكل كبير من جميع النواحي الاجتماعية وتم تفكيك القبيلة التي ضمنت للفرد عنصر التضامن والتكافل واعتبرت الأرض اللبنة الأساسية التي تجمعهم .

8- محاولة غمس الفرد الجزائري بجلب أعداد كبيرة من الفرنسيين والأجانب محاولة لطمس هويته وشخصيته.

9- تفقير المجتمع الجزائري الذي عانى من البطالة بالإضافة إلى موت العديد من الجزائريين بعد تعرضهم للمجاعات بسبب القحط والركود وإرغام السكان الجزائريين للعمل كأقنان لدى المستوطنين في أراضيهم ضف على ذلك الأوبئة والكوارث التي ضربت الجزائر

10- عملت جميع هذه الظروف على هجرة الفرد الجزائري هربا من واقعه المر جراء السياسة الاستعمارية التي مورست في حقه.

الملاحق

الملحق رقم 01: قرار عزل ونفي المفتي ابن الكبابطي[1]

قرار عـزل المفتي الـكبابطي

اعلم ان الشيخ المفتي المالكية بمدينة الجزائر قد انعزل من وضيفته ومنتفى بامر الحاكم بجزيرة يقالها سانت ماركريت وهي من بلد فرنصه وبقرب مدينت طلون •

وسبب ذلك القضية هو ان الشيخ المفتي المزكور قد عصا عن امر الذي كان اعطاه له سعادة وزير الحرب وهذا الامر ما كان الا فى منفعت ساير المسلمين •

وكذلك انعزل وانتفا الشيخ المسيد امتاع الجامع الكبير بحيث ان كمثل الشيخ المفتي المذكور عصا عن أمر سعادة وزير الحرب •

واما البايلك لا يريد الا حسنة ومنفعت دين الاسلام • فالاجل ذلك الحكام ينظرون بالحين فى واحد الراجل طالب وعالم ليتسمى فى منصب مفتي سادات المالكية ويعينوا له شهريت تكون مناسبة مع الفضل وتكريم الوضيفـة •

[1] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** ، ج2 ،ط خ ، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج2، ص 46.

الملحق رقم 02: إعلان خاص بالتشجيع على الهجرة إلى الجزائر[1]

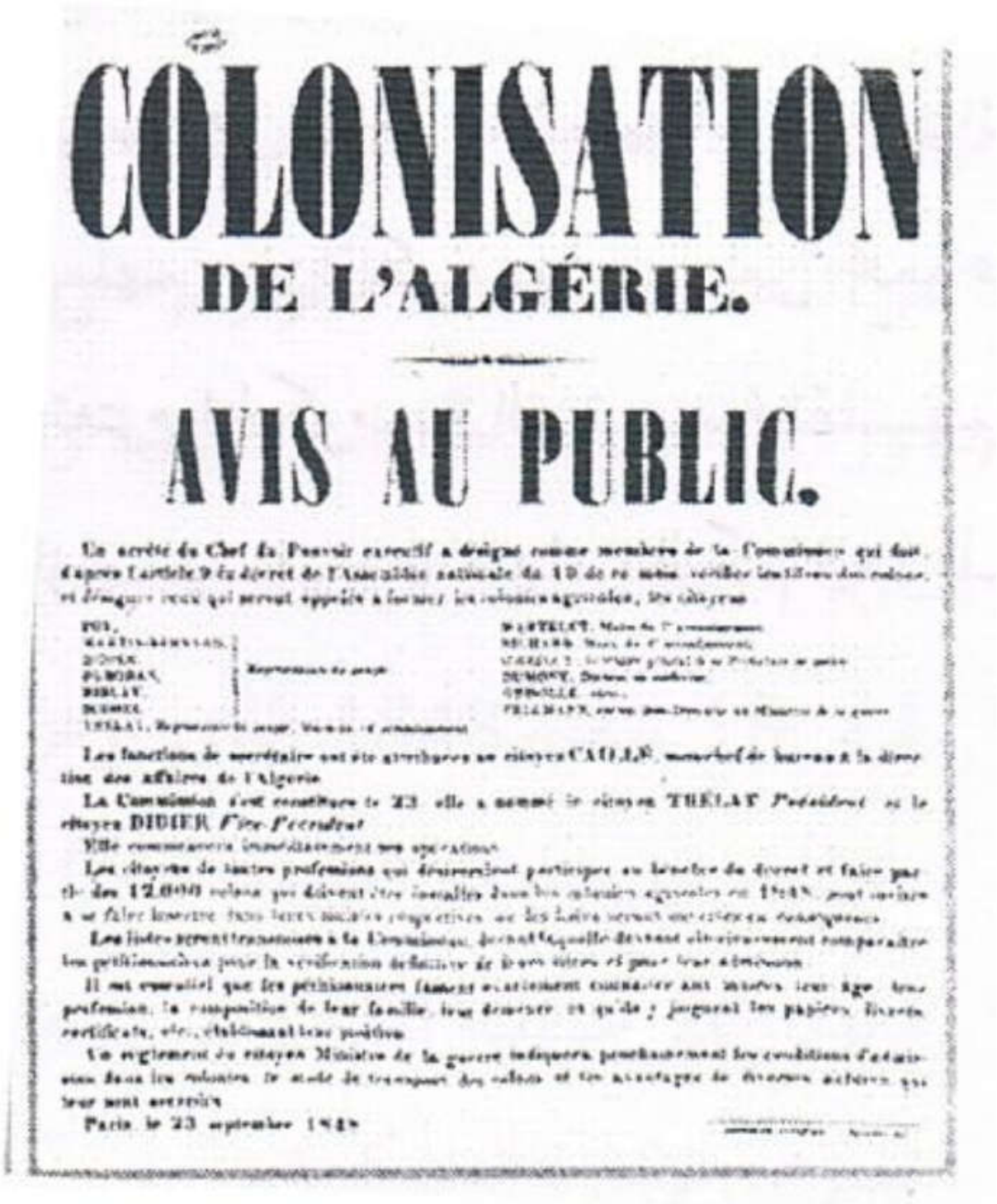

COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

Un arrêté du Chef du Pouvoir exécutif a désigné comme membres de la Commission qui doit, d'après l'article 9 du décret de l'Assemblée nationale du 10 de ce mois, vérifier les titres des colons, et désigner ceux qui seront appelés à former les colonies agricoles, les citoyens

BIXIO,
DIDIER,
FLORANS,
DUCLAY,
DUMAS,
THÉLAT, Représentants du peuple.

MARTIN-BERNARD,
DEMONT,
CAVAIGNAC, Ministre de la guerre.

Les fonctions de secrétaire ont été attribuées au citoyen CAILLE, employé de bureau à la direction des affaires de l'Algérie.

La Commission s'est constituée le 23 ; elle a nommé le citoyen THÉLAT *Président* et le citoyen DIDIER *Vice-Président*.

Elle commencera immédiatement ses opérations.

Les citoyens de toutes professions qui désireront participer au bénéfice du décret et faire partie des 12,000 colons qui doivent être installés dans les colonies agricoles en 1848, sont invités à se faire inscrire dans leurs mairies respectives, où les listes seront ouvertes à cet effet.

Les listes seront transmises à la Commission, devant laquelle devront ultérieurement comparaître les pétitionnaires pour la vérification définitive de leurs titres et pour leur admission.

Il est essentiel que les pétitionnaires fassent exactement connaître aux mairies leur âge, leur profession, la composition de leur famille, leur domicile et guide ; joignent les papiers, livrets, certificats, etc., établissant leur position.

Le règlement du citoyen Ministre de la guerre indiquera prochainement les conditions d'admission dans les colonies, le mode de transport des colons et les avantages de diverses natures qui leur sont accordés.

Paris, le 23 septembre 1848.

[1] بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م**،ج1، ط1،المؤلفات للنشر والتوزيع ،المسيلة ، 1434هـ-2013م، ص 142.

الملحق رقم 03: مشروع قانون السيناتيس كونسيلت (القرار المشيخي)[1]

PROJET
DE
SENATUS – CONSULT
RELATIF
A LA CONSTITUATION DE LA PROPRIET EN ALGERIE.
PROPOSE PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE

ARTICLE PREMIER.

Les tribus ou fractions de tribus sont déclarées propriétaires des territoires qu'elles occupent à demeure fixe et dont elles ont la jouissance traditionnelle ,à quelque titre que ce soit.

ART.2.

Il sera procédé administrativement à la délimitation de ces territoires et à leur répartition entre les différents douars de chaque tribu ou fraction de tribu, suivant les formes qui seront déterminées par un règlement d'administration publique.

Le même règlement déterminera les formes et les conditions de l'aliénation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

ART.3.

Le Gouvernement désignera les territoires sur les quels la propriété individuelle pourra être successivement constituée.

Un règlement d'administration publique établira les formes du partage de la propriété collective, ainsi que les conditions de la propriété individuelle. Le partage pourra être provoqué d'office par le Gouvernement.

ART.4.

Les rentes , redevances et prestations dues à l'état par les détenteurs desdits territoires continueront d' être perçues comme par le passé.

ART.5.

Sont réservés les droits de l'état et les droits des tiers à la propriété des biens Beylick et des biens Melk .

Sont également réservés les droits qui appartiennent au domaine public, d'après l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que ceux qui appartiennent au domaine de l'état sur les bois et forêts, d'après l'articule 4, § 4, de la même loi.

ART.6.

Il n'est aucunement dérogé au droit d'expropriation pour cause d'utilité publique, tel qu'il est réglé et constitué, au profit de l'état, par la loi du 16 juin 1851.Il sera procédé à l'exercice de ce droit et au règlement de l'indemnité, vis-à-vis, des tribus , des fractions de tribus, ou des douars, conformément aux dispositions de l'ordonnance du 1er octobre 1844.

ART.7.

Tous actes ou partage antérieurs, intervenus entre l'état et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

---

[1] يسين وادفلي ، **التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863–1900م وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص ص 118–119.

الملحق رقم 04: الصورة توضح الداي حسين وهو يطرد القنصل الفرنسي من مجلسه

(حادثة المرحة)[1]

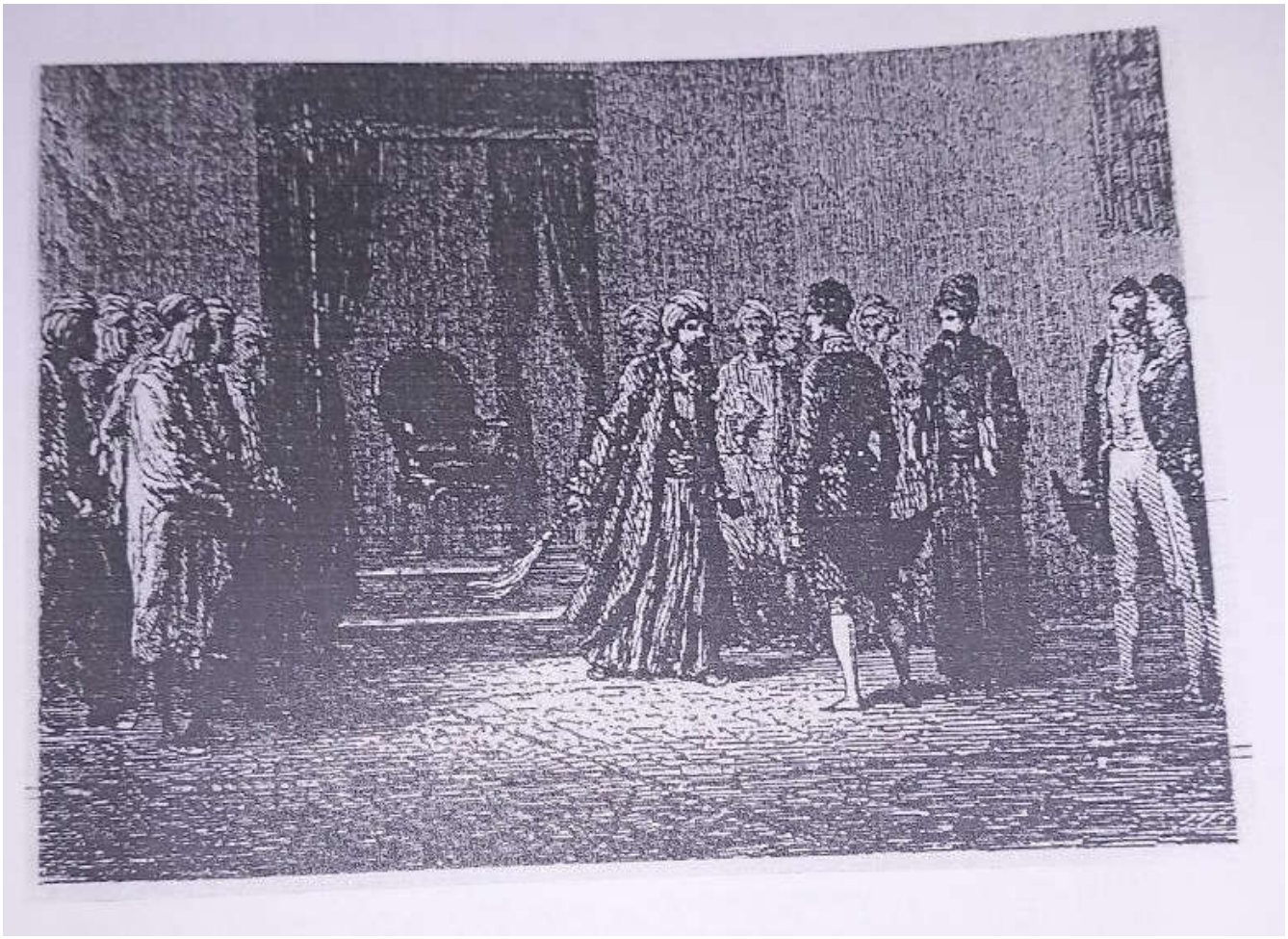

[1] نصر الدين براهيمي، **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، دط، الجزائر، منشورات تالة، 2010م، ص 247.

الملحق رقم 05: عرض مقارن بين البنية الزراعية التقليدي والبنية الزراعية الرأسمالية الاحتلالية[1]

مواصفات الزراعة الجزائرية	مواصفات الزراعة الرأسمالية الإحتلالية
ملكيات مجزأة قزميـــة	ملكيات كبيرة مركز
سوقها الاستهلاك المحلي	سوقها ترامي تجاري تصديري
انتاجية ضعيفـــــة	انتاجية عالية
تقنية تقليديـــــــة	عالية المكننة
غيـــر ممولـــــة	ممولـــــــة
أراضي ضعيفة الخصوبة	أراضي خصبة مسقية
يد عاملة غير مؤهلة تقنيا	يد عاملة مؤهلة
مقطوعة عن السوق الخارجية	مصدر دخول العملية
استغلال عشوائي	عقلنة في الاستغلال
عمل عائلي وخماسة	عمال زراعيون أجراء

[1] محمد الطيبي، **الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات**، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 205.

الملحق رقم 06: استغلال الكولون للأهالي الجزائريين[1]

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م) ، ط1، دار المعرفة، باب الوادي الجزائر، 2006، ص 50.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**
- **الكتب:**

أ- المصادر:

1. المدني أحمد توفيق، مذكرات الحاج أحمد الشريف زهار نقيب أشراف الجزائر 1754-1830 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974.

2. المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، دط، دار النهضة المصرية، القاهرة، 2001م.

3. حمدان خوجة، المرآة، تح وتع محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر و الطباعة ، الجزائر، 1982.

4. طوكفيل ألكسي دو، نصوص عن الجزائر فلسفة الاحتلال والاستيطان ، تر: ابراهيم صحراوي ، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

5. عباس فرحات، ليل الاستعمار ، تر ابو بكر رحال ، نقح تر عبد العزيز بوباكيل، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2005.

ب- المراجع:

6.أبو خليل شوقي، تحرير الاستعمار ،ط1 ،منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، د ب ن ،1401هـ-1991م.

7.اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر: عيسى عصفور، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب ن ،1982م.

8.الأزرق مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير كرم، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980.

9.بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م) ، ط1، دار المعرفة، باب الوادي الجزائر، 2006.

10. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م ، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

11. بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19، ط2، دار المنشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007.

12. بوطالب عبد القادر، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية ندمن الأمير عبد القادر الى حرب التحرير ، د ط ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2010 .

13. بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007.

14. بوعزيز يحي ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2004.

15. بوعزيز يحي ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، والجزائريون والعرب، دط، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2004.

16. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس "فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1974.

17. التميمي عبد الملك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي ،فلسطين، الخليج العربي ، دراسة تاريخية مقارنة ،عالم المعرفة ، 1983.

18. الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج1، ط1، شركة الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

19. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ،ط 1 ، دار الأمة ، الجزائر، 1999 .

20. الخطيب أحمد ، جمعية العلماء المسلمين ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 .

21. الدالي محمد بن موسى بن مصطفى ، الوطن والاستيطان دراسة فقهية ،مج 1 ،ط1، مكتبة الرشد للنشر ، الرياض،1435هـ-2013م.

22. سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830م-1954م ، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

23. سعد الله أبو قاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج2 ،ط خ ، دار البصائر، الجزائر، 2007.

24. سعد الله أبو قاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ط3 ، الشركة الوطنية ، الجزائر، 1982 .

25. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط 2، دار البصائر ، الجزائر ،2009 .

26. سعيدوني نصر الدين، عبد اللي مهدي ،الجزائر في التاريخ ، نشر وزارة الثقافة والسياحة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

27. سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847م، ط1، دار قرطبة، الجزائر،2013.

28. صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962م)، ط1، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010.

29. الصلابي علي محمد محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الاولى، د.ط، دار المعرفة، بيروت لبنان ،د.ت.ن .

30. عباد صالح ، المعمرون والسياسة الفرنسية 1870-1900م، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

31. عباد صالح، الجزائريين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

32. عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، د ط، عالم المعرفة، الجزائر ، 2013.

33. عبيد مصطفى ، الفكر الاستعماري، السانسيموني في مصر و الجزائر 1833-1870م، ط1، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

34. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م،ج1، ط1،المؤلفات للنشر والتوزيع ،المسيلة ، 1434هـ-2013م.

35. العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، ط1، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العليا، الجزائر، د ت ن.

36. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، د ب ن ، 1993.

37. عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م، الجزائر خاصة، ج2، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

38. عميراوي احميد وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، ط5، وزراة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007.

39. العيساوي محمد وشريخي نبيل ،الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871 م)، د .ط ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1432 هـ /2011م.

40. الغربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر _الخلفيات والأبعاد _ ، ط خ ، دار هومة ، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ، 2007 .

41. قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954،ت ر محمد المعراجي، د ط ،منشورات،ANEP ، د ب ن، 2008.

42. قداش محفوظ ، صاري جيلالي، الجزائر صمود و مقاومات (1830-1962م) ، تر، أوذاينية خليل، دط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.

43. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1944م.

44. محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

45. نصر الدين براهيمي، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، دط، الجزائر، منشورات تالة، 2010م.

46. نوتشي اندري، بوليان اندري، الجزائريين بين الماضي والحاضر، تر : رابح اسمطبولي ومنصف عاشور، د ط ، ديوان المطبوعان الجامعية ، الجزائر، 1980.

47. هلال عمار، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1995.

48. الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960م، تر : جوزيف عبدالله، د ط ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1983.

- **المعاجم:**

49. بن صحراوي كمال ،معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف ق 19،منشورات ألفا للتوثيق ،عمان الأردن ،جانفي 2020.

50. ضيف شوقي، المعجم الوسيط ، تح مجمع اللغة العربية ، ج2 ،ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، 2004.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

51. حوادسي ياسمين، صغير حفصاء، السياسة الإستعمارية بالجزائر على عهد نابليون الثالث 1852-1870 ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم التاريخ ،جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي، 2021-2022.

52. خديجة شويط، أمينة دراج، الجاليات الأوربية 1830-1930م ودورها السياسي والحضاري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة يحي فارس، المدية، 2017/2016م.

53. خلاف أسماء، حميلي مريم، الحركة الاستيطانية في الجزائر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية 1830-1870 ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ ،جامعة 08ماي 1945,قالمة، 2022/2021م.

54. دادة محمد ، السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، رسالة دكتورة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2003/2002.

55. صالح حمير، السياسة العقارية في الجزائر 1830-1930م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013م.

56. صالح محمد ، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919-1939م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الاردنية، الاردن، 1992.

57. صليحة علامة، الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830-1962م (عمالة الجزائر نموذجا) دارسة تاريخية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017م.

58. عبد القادر قندوز، الطب والأوضاع الصحية للجزائر خلال العهد الفرنسي 1830-1914م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016م.

59. عبود علي، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض1830-1899م القطاع الوهراني نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في تخصص التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014/2013.

60. عز الدين معزة. فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية و فكرية مقارنة أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر،

61. مرزاقة عشور، جرائم فرنسا في الجزائر "الابادة الجماعية نموذجا "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،تخصص تاريخ المعاصر ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم التاريخ ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013-2014م .

62. مروة بن مادي، سمية مقدم، الاستيطان الأوربي في الجزائر وأثره على المجتمع الجزائري (1834-1870م)، مذكرة لنيل بشهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020/2019م.

63. نوال زراد، الهجرة والتهجير في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 الى نهايته ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2018 – 2019م.

64. يسين وادفلي ، التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863–1900م وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

- **المقالات والملتقيات:**

65. أحمد شقرون، دور الاحتلال الاستيطاني في فرنسا، في الجزائر وفي تنظيم المستعمرة، مجلة المصادر، ع 17، الجزائر ، 2008.

66. أرزقي شويتام ،سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830–1914،مجلة التاريخ المتوسطي ،جامعة الجزائر2 ،مج02،ع 02،ديسمبر 2020.

67. بن داود نصر الدين، مصادر أراضي الجزائريين و سياسة بيجو الاستيطانية ، أعمال الملتقى الوطني الاول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830–1962م)، منشورات وزوارة المجاهدين، الجزائر،2007.

68. بودن غانم ، سياسة الابادة الفرنسية محرقة غار الفراشيش19 جوان 1845 ،ع9، المجلة الخلدونية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تيارت ، 2016.

69. بوشامة عاشور، النفي في العهد الإستعماري الفرنسي بالجزائر ، دراسة مصطلحية وعرض قانوني ضمن مدونة كمل الفيلالي حول الهجرة وحركة النفي وآثارها على الصعيد الثقافي واللغوي ، سلسلة مطبوعات والملتقيات السنوية مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة ، قسنطينة ، 2010.

70. حورية طعبة، مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر منذ بداية الاحتلال الى قيام الجمهورية الفرنسية الثانية 1830–1848م، حوليات جامعة الجزائر، ع34، ج3،الجزائر، سبتمبر 2019.

71. حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة الاراضي الجزائريين خلال القرن 19، م ح م ، العدد 3–4–6 ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر، 10 سبتمبر 2012/2013.

72. درعي فاطمة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962،مجلة العلوم الجديدة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر ، مج 9،ع2،ع.خ ،سبتمبر 2019.

73. زقب عثمان، ابادة الجزائريين خلال الاحتلال الفرنسي بين الافعال المعزولة والاستراتيجية الاستعمارية ،مجلة البحوث والدراسات ، ع 16 ،الجزائر ، سنة 10 ،صيف 2013.

74. سلوان رشيد رمضان، الإستيطان الاوربي بالجزائر (1836-1871م)، مجلة جامعة تكويت للعلوم ، ع4، قسم التاريخ كلية التربية، جامعة تكويت، د.ب.ن 2013.

75. شارل روبير اجرون، تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930م، تر : محمد الطاهر الحمودي، مجلة المصادر، مجلة المصادر، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، د ب ن، 1999.

76. شلغوم أسماء ، قن محمد ، القاضي ومفتي المالكية مصطفى ابن الكبابطي (1775_1860) وموقفه من بعض قضايا عصره، مجلة البحوث التاريخية ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، مج 06، ع 02 ، الجزائر، ديسمبر 2022.

77. فلاح ابراهيم ، نصيف الفهداوي ، النفي المعنوي في القرآن الكريم ، مجلة الأستاذ، مج 1 ، ع 1، كلية الدراسات الإسلامية ،جامعة خليفة ، قطر ، 2014-2015.

78. كوسة جميل ، جريمة ابادة قبيلة اولاد رياح عام 1845م ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، مج 20، ع 02، جامعة سطيف 2 ، الجزائر ، 2019-2020 .

الفهارس

فهرس الشخصيات والأعلام:

الشخصيات والأعلام	الصفحة
الداي حسين	8
القنصل الفرنسي	8
نابليون	9، 24، 41
بيجو	9، 18، 32، 34، 36، 47
كليبرمون تونير	10
أوجين بوري	10
الدوق دي روفيقو	12، 17
لكوزيل	28، 29، 31، 47
فودوس	17
العقيد شاو برغ	17
كاميل الروسي	17
فرحات بن سعيد	17
أحمد باي	17
الأمير عبد القادر	18، 20، 23، 24، 25، 40
بومعزة	18
العقيد الفرنسي بيليسي	18، 40، 41
ابن الكبايطي	22، 23
ابن العنابي	23
محي الدين	23
الجنرال لاموريسير	24
السيدة مريم	20
حمدان خوجة	28، 61
ألكسي دوصوكفيل	35
نابليون الثالث	39، 40، 43، 47
جاك راندجون	39، 65
ماكمهون	41
الجنرال جيرم	44

أحمد توفيق المدني	55
كيفينياك	63
محمد الهاشمي	64
الشريف عبد الله	64
بويراتر	65
قويدر التيطراوي	65
الشيخ بونعلة	65

فهرس الأماكن:

الأماكن	الصفحة
فرنسا	8، 9، 10، 11، 12، 14، 15، 16، 18، 29، 34، 36، 37، 38، 40، 43، 445، 55، 56، 59
الجزائر	8، 9، 10، 11، 12، 14، 15، 17، 18، 22، 23، 28، 29، 30، 32، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 43، 44، 47، 49، 52، 53، 55، 56، 58، 59، 60، 62، 63
كندا	8
أمريكا الشمالية	8
مصر	8، 9
افريقيا	8، 10، 16
الهند	8
آسيا	8
انجلترا	9
فلسطين	11
أولاد رباح	18
واد الفراشيش	18، 19
الأندلس	21، 23، 31
الاسكندرية	
جزيرة سانت مارغريت	22

وادي الحامة	23
وهران	23، 59، 63
اسطنبول	10
أمريكا	28
تلمسان	40، 59
باريس	44
سطيف	54
القالة	55
واد الشلف	63
بوردو	59
جنيف	59
الألب	59
كورسيكا	59
ألمانيا	59
عنابة	59
قسنطينة	59، 60، 63
شرشال	63
معسكر	63
سكيكدة	63
جيجل	63

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
مقدمة	أ
الفصل الأول : سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870م	**8**
1- بداية الاحتلال الفعلي للجزائر وأسبابه	**8**
1-1- الأسباب السياسية	**8**
1-2- الأسباب الاقتصادية	**9**
1-3- الأسباب العسكرية	**9**
1-4- الأسباب الدينية	**9**
2- مفهوم الاستيطان	**11**
2-1- الاستيطان لغة	**11**
2-2- الاستيطان اصطلاحا	**11**
2-3- الاستعمار الاستيطاني	**11**
3- استراتيجية تجسيد عملية الاستيطان الفرنسي في الجزائر	**11**
3-1- التحصيل وطمس الهوية الوطنية	**12**
3-1-1- الفرنسة	**12**
3-1-2- التجهيل والمغايرة الثقافية	**13**
3-1-3- التنصير ومحاربة الإسلام	**15**
3-2- سياسة الإبادة الجماعية	**16**
3-2-1- تعريف الإبادة	**16**
3-2-2- نماذج عن الإبادات الجماعية الفرنسية	**17**
3-3- سياسة النفي	**20**
3-3-1- مفهوم النفي	**20**
3-3-2- نماذج لحالات النفي والإبعاد التي مورست في الجزائر من قبل السلطات الاستعمارية	**21**
الفصل الثاني : مراحل تنفيذ الاستيطان	**28**
1- مرحلة الحكم العسكري (1830م-1870م)	**28**

1-1- السياسة الاستيطانية في عهد الحكومة الفرنسية الملكية الفرنسية (1830م-1848م)	**28**
1-2- السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية (1848م-1852م)	**35**
1-3- السياسة الإستيطانية في عهد الإمبراطور الثالث نابليون الثالث (1852-1870م)	**39**
2- مرحلة الحكم المدني	**43**
الفصل الثالث : الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري	**49**
1- الانعكاسات الاقتصادية	49
1-1- انهيار النظام العقاري المحلي	**49**
1-1-1- مصادرة أراضي الجزائريين وفرنستها	**49**
1-1-2- تركيز الملكية العقارية	**50**
1-2- تغيير البنية التقليدية للاقتصاد الجزائري	**51**
1-2-1- دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي	**51**
1-2-2- تأثر القطاعات الثلاث (الزراعي، الصناعي، التجاري)	**52**
2- الانعكاسات الاجتماعية	**57**
2-1- تفكيك القبائل	**57**
2-2- بث عناصر أجنبية دخيلة على المجتمع الجزائري	**58**
2-3- تدهور المستوى المعيشي والصحي	**59**
2-4- الهجرة	**63**
2-4-1- أسباب داخلية	**64**
2-4-2- أسباب خارجية	**65**
2-4-3- اتجاهات الهجرة	**65**
خاتمة	**71**
الملاحق	**74**
قائمة المصادر والمراجع	**81**
فهرس الشخصيات والأعلام	**90**
فهرس الأماكن	**91**
فهرس المحتويات	**93**

ملخص:

كان الهدف من هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على موضوع سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمكننا هذه الدراسة من فهم مختلف أساليب واستراتيجيات تجسيد عملية الاستيطان وكذا مراحلها وما خلفته من انعكاسات اقتصادية واجتماعية على المجتمع الجزائري وذلك خلال الفترة ما بين 1830- 1870م.

وللإلمام بالموضوع والإحاطة بجوانبه اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي، وذلك من خلال تقسيمنا العمل إلى ثلاث فصول جاء في الأول إستراتيجية تجسيد عملية الاستيطان، والثاني تطرق إلى مراحل تنفيذ الاستيطان، أما الثالث فبين انعكاسات الاستيطان الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري.

Abstract:

The aim of this study was to try to shed light on the issue of the French settlement policy in Algeria and its economic and social impact.Where this study enables us to understand the various methods and strategies for the embodiment of the settlement process as well as its stages and its economic and social repercussions on Algerian society during the period between 1830-1870.

In order to get acquainted with the subject and to understand its aspects, we followed the historical descriptive approach and the analytical approach in addition to the statistical approach, by dividing our work into three chapters: the first came in the strategy of embodying the settlement process, and the second dealt with the stages of settlement implementation, while the third showed the economic and social repercussions of settlement on Algerian society.

Résumé :

L'objectif de cette étude était de tenter d'éclairer la problématique de la politique française d'implantation en Algérie et son impact économique et social .Où cette étude permet de comprendre les différentes modalités et stratégies d'incarnation du processus de peuplement ainsi que ses étapes et ses répercussions économiques et sociales sur la société algérienne durant la période 1830-1870.

Afin de se familiariser avec le sujet et d'en comprendre les aspects, nous avons suivi l'approche descriptive historique et l'approche analytique en plus de l'approche statistique, en divisant notre travail en trois chapitres : le premier est venu dans la stratégie d'incarner le processus de peuplement , et le second traitait des étapes de mise en place de la colonisation, tandis que le troisième montrait les répercussions économiques et sociales de la colonisation sur la société algérienne.